



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

السياسة التجارية الراهنة في الجزائر ودورها في كبح الواردات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

اعداد الطالبان:

✓ دالية دعماش

✓ هزار خطاب

نوقشت علنا امام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
وفاء سلامة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
فاتح صيد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
جابر فرطاي	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات وفضله تنتزل الخيرات، ويتوفيقه تتحقق المنايا والغايات والصلاة والسلام على أشرف خلق محمد.

نتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور المحترم " صيد فاتح" الذي كان شرف لنا ان ننجز ابحت تحت اشرافه، فكان المصحح والموجه والمساند لنا.

الشكر موصول لأصحاب الفضل علينا، الى كل من علمنا ولو حرفا، أساتذتنا الأفاضل منذ الابتدائية مرورا بالمتوسط والثانوي وصولا الى كل الأساتذة الكرام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التي أكملنا فيها مشوارنا الدراسي.

كما نتقدم بالشكر لكل من الدكتوراة " بلعباس نادية" من جامعة الجزائر 01، و السيد " بليزيدي محمد" مفتش عميد المديرية العامة للجمارك

لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر الى لجنة المناقشة لقبولهم هذا البحث وتخصيصهم جزء من وقتهم الثمين لأجل تصويبه من الخلل.

الى كل من ساعدونا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.



اهداء

الى عزيزي وعزوتي وعزوتي ...
حبيبي الأول وعيني الثالثة و ملجئي بعد الله ...
طاب به العمر وطابت عمرا " أبي ".
الى بركة البيت
الى التي مازالت تقاوم متاعب الحياة من أجلنا
و التي علمتني معنى الحياة " أمي حبيبتني ".
الى الذين أنا بدونهم لا شيء
سندي في الحياة اخوتي....
"أمير، فوزي، مليك "
الى نصفي الثاني تلك التي قاسمتني الحلو و المر....
أختي وحيدتي " سلاف " حفصها الله و أسعدها.
الى كل من حضر في القلب وغاب عن اللسان
الى كل الأصدقاء الذين عرفتهم و أحببتهم...
الى كل من ساندي من قريب أو من بعيد.



دالية

إهداء

الى رمز الحب والعطاء والوفاء.....
الى من ربتني بلطف و منحتني الحنان....
الى تلك المرأة العظيمة، الى من علمتني معنى الحياة....
الى قرة عيني " أمي الحبيبة".
الى من علمني الكفاح والصبر.....
الى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وتعليمي.....
الى ذلك الرجل الكريم " أبي العزيز".
الى من قاسموني أفراحي و أحزاني.. " اخوتي"
شمس الدين، إسكندر، مايسة .
والى أصدقائي وصديقاتي...
أهدي هذا العمل المتواضع



هزار

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	شكر وتقدير
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	قائمة الملاحق
أ- ب	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول السياسة التجارية و الواردات	
3	تمهيد
13-4	المبحث الأول: أساسيات حول السياسة التجارية، الاستيراد و الميزان التجاري
7-4	المطلب الأول: السياسة التجارية مفهومها و أهدافها
5-4	الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية
7-5	الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية
9-7	المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية
13-10	المطلب الثالث: عموميات حول الاستيراد و الميزان التجاري
10	الفرع الأول: تعريف الاستيراد و أنواعه
11	الفرع الثاني: تعريف الصادرات و الواردات
13-12	الفرع الثالث: مفاهيم حول الميزان التجاري
28-14	المبحث الثاني: أدوات السياسة التجارية
22-14	المطلب الأول: أدوات السياسة التجارية التعريفية
21-14	الفرع الأول: الضرائب و الضرائب الجمركية
23-21	الفرع الثاني: نظام الحصص ،مفهومه و أنواعه
28-23	المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية غير التعريفية
25-22	الفرع الأول: سعر الصرف ، مفهومه و أدواته
28-25	الفرع الثاني: سياسة الاغراق

28	الفرع الثالث: الإعانات
33-29	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
31-29	المطلب الأول: الدراسات العربية
31	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
32	المطلب الثالث: القيمة المضافة
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)	
34	تمهيد
43-35	المبحث الأول: واقع منظومة الواردات في الجزائر
41-35	المطلب الأول: تطور نظام الواردات في الجزائر
36-35	الفرع الأول: واقع الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2020)
38-37	الفرع الثاني: نسبة تغطية صادرات الجزائر لواردها خلال الفترة (2000-2020)
41-39	الفرع الثالث: تطور التركيبة السلعية للواردات
43-42	المطلب الثاني: أسباب تنامي الواردات في الجزائر
52-44	المبحث الثاني: الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات لكبح الواردات للفترة (2010-2020)
49-44	المطلب الأول: التعريف الجمركية ومكانتها في كبح الواردات
46-44	الفرع الأول: تطور التعريف الجمركية خلال الفترة (2000-2020)
49-46	الفرع الثاني: أدوات السياسة الجمركية المتبعة في الجزائر لكبح الواردات
51-49	المطلب الثاني: أثر نظام الحصص وتراخيص الاستيراد على تركيبة الواردات
50-49	الفرع الأول: نظام الحصص
51-50	الفرع الثاني: تراخيص الاستيراد
52-51	المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف
54-53	المبحث الثالث: تحديات وأفاق السياسة التجارية
54-53	المطلب الأول: سياسة المنع والحظر
54	المطلب الثاني : إطلاق خدمة منصة الكترونية للبطاقية الوطنية للمنتوج الجزائري
55	خلاصة الفصل

قائمة المحتويات

58-56	خاتمة
61-59	قائمة المراجع
	الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
35	تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)	1
37	نسبة تغطية الصادرات الجزائرية لواردتها خلال الفترة (2000 - 2020)	2
41	تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000 - 2020)	3
46	تطور التعريفات الجمركية خلال فترة الدراسة	4
47	قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي والنسب المتعلقة بها	5
51	تطور الصادرات و الواردات الجزائرية و سعر الصرف لدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020)	6

الصفحة	العنوان	الرقم
21	أثر الرسوم الجمركية على الواردات	1
36	تمثيل بياني يمثل تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)	2
37	نسبة تغطية الصادرات الجزائرية لواردها خلال الفترة (2000 - 2020)	3

المخلص

تهدف هذه الدراسة الى معالجة إشكالية كبح الواردات في الجزائر، من خلال استخدام مختلف أدوات السياسة التجارية و ذلك في الفترة (2000 -2020)، وتم استخدام المنهج التحليلي من خلال عرض أهم الأدوات المستعملة التعريفية منها و غير التعريفية، وكذا الأساليب التنظيمية المستحدثة، ومن خلال تفسير تطور الواردات لتقييم جهود كبحها في الجزائر.

ومن بين النتائج التي توصلت لها الدراسة تم تسجيل عجز متواصل في الميزان التجاري من سنة الى أخرى خلال الفترة (2016-2018) مما يدل على محدودية تطبيق السياسة التجارية بأدواتها في كبح الواردات، حيث لوحظ أن تنامي الواردات دفع بالسلطات الجزائرية الى تبني إجراءات أخرى تمكنها من كبح الواردات ومع ذلك كانت النتائج محدودة.

من بين المقترحات المطروحة لكبح الواردات ضرورة دعم الاستثمار المحلي وعصرنة إدارة وتنفيذ الإجراءات الجمركية إضافة الى توفير منتج محلي بديل ذو نوعية.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، كبح الواردات

Résumé

Cette étude vise à aborder le problème de freiner les importations en Algérie, à travers l'utilisation de différents outils de la politique commerciale pendant la période du 2000-2020, ainsi que la méthode analytique en présentant les outils potentiels les plus importants utilisés dont l'induction et la non-définition, ainsi que les nouvelles méthodes d'organisation, et en interprétant l'évolution pour évaluer les efforts de maîtrise des importations en Algérie.

Parmi les résultats de l'études, un déficit continu de la balance commerciale d'été enregistrés pour une autre année au cours de la période (2016-2018), Cela indique l'adaptation limitée de la politique commerciale avec la baisse des importations à commencer en début d'année 2019 prouve que l'augmentation des importation d'inciter les autorités Algériennes a adopter d'autres mesures permettant de freiner les importations, mais les résultats ont été limités

Parmi les propositions étudiées pour freiner l'importation figure la nécessité de soutenir l'investissement local, de moderniser l'administration de mise en œuvre des procédures douanières et de fournir un produit local alternatif de qualité.

Mots-clés: commerce politique, freiner les importations

تحتل التجارة الدولية مكانة بالغة في العلاقات الاقتصادية لمختلف الدول، فهي تؤدي دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية وتعتبر جزءا هاما يتفاعل مع القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني، كما أنها تشكل مكسبا ثميناً لدعم نشاطات المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب ما تمليه المصلحة.

تعتبر السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي تطبقها الدولة أي من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق اهداف معينة، فإذا كانت السياسة التجارية هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة و الممكنة، فإن السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج للحرية أو الحماية، و يعبر عن ذلك بإصدار التشريعات القوانين و اتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق و تلعب السياسة التجارية دورا كبيرا في التأثير على واردات الدولة التي تشكل جزءا هاما من الاقتصاد المحلي، حيث تحصل من خلاله على السلع والخدمات التي لا يمكن انتاجها او عرضها بميزة نسبة أفضل من الدول الأخرى.

تعد الجزائر واحدة من الدول التي تعتمد بنسبة كبيرة على الواردات لتغطية الطلب المحلي على السلع والخدمات، وذلك بسبب ضعف و عدم تنوع هيكل الإنتاج المحلي في المقام الأول أو بسبب سياسة الانفتاح، و قد شهدت الواردات في الجزائر خلال العقدين الماضيين معدلات نمو كبيرة الوضع الذي انعكس في تسريبات كبيرة للدخل الوطني، و تراجع كبير لاحتياطات النقد الأجنبي. وأمام هذا الوضع حاولت الجزائر اتباع سياسة تجارية أكثر تشددا بهدف كبح أو تقليل الواردات.

و من هنا تتجلى ملامح الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة الى معالجتها في التساؤل التالي:

الى أي مدى ساهمت السياسة التجارية المطبقة من طرف الجزائر في كبح الواردات؟

1. الأسئلة الفرعية:

يمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع السياسة التجارية في الجزائر؟
- ما هو واقع هيكل الواردات في الجزائر و كيف تطورت ؟
- ما هي التحديات التي تواجه السياسة التجارية في الجزائر و ما هي افاقها؟

2. الفرضيات

- تساهم السياسة التجارية الراهنة في الجزائر في كبح الواردات غير أن درجة فعاليتها تتوقف على عدد من الاختيارات ؛
- شهدت السياسة التجارية تطورات خلال العقدين الماضيين و ذلك وفق الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ؛
- لاتزال السياسة التجارية في الجزائر تواجه العديد من التحديات بعضها دولية و أخرى محلية.

3. أسباب اختيار الموضوع

- الاهتمام الذاتي في دراسة المواضيع الاقتصادية؛
- يندرج الموضوع ضمن مجال التخصص الدراسي؛



➤ يندرج الموضوع ضمن المواضيع التي حولها المناقشات باستمرار نظرا لأهميته.

4. أهداف الدراسة

- التعريف بالسياسة التجارية؛
- إبراز أدوات السياسة التجارية ودورها في كبح الواردات في الجزائر؛
- إبراز مدة استجابة أدوات السياسة التجارية المطبقة.

5. أهمية البحث

تتوقف أهمية أي بحث على أهمية الظاهرة المدروسة وعلى قيمتها العلمية والعملية ومدى اسهامها في اثراء المعرفة النظرية من جهة و الميدانية من جهة أخرى، وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تتناول موضوع حساس ألا وهو دور السياسة التجارية الراهنة و دورها في كبح الواردات.

6. حدود الدراسة

- الحدود المكانية: اقتصرت دراسة الموضوع على الجزائر كحالة؛
- الحدود الزمنية: شملت الفترة (2000 - 2020) .

7. المنهج المتبع في الدراسة

من أجل الوصول الى الأهداف المسطرة ومعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي لتبيان أهم المعطيات والأرقام، وتحليل مختلف الجداول والاحصائيات التي نتجت من خلال تطبيق هذه السياسة التي مرت بها السياسة التجارية في الجزائر بالإضافة الى المنهج التاريخي لتبيان تطور السياسة التجارية و هيكل الواردات.

8. صعوبات الدراسة

- نقص الدراسات التي عالجت هذا الموضوع؛
- صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالتعريف الجمركية؛
- صعوبة الحصول على الاحصائيات الواجب ادراجها في الدراسة؛
- صعوبة التوصل للمعطيات في المواقع الرسمية للوزارة.

9. هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث ينقسم الفصل الأول الى ثلاث مباحث أما الفصل الثاني الى مبحثين، حيث ينفرد كل فصل بتمهيد و خلاصة و يندرج تحت كل مبحث جملة من المطالب.

- **الفصل الأول:** الأدبيات النظرية حول السياسة التجارية و الواردات
- **الفصل الثاني:** واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر

تمهيد

يرتبط قطاع التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا ببقية قطاعات الاقتصاد القومي، ليقوم هذا القطاع بتصريف فائض الإنتاج المحلي الى الخارج، كما يقوم سد عجز القطاعات المحلية عن طريق الوفاء باحتياجاتها من العالم الخارجي، ومن هذا المنطلق يؤثر قطاع التجارة الخارجية في القطاعات المحلية و يتأثر بها و من الناحية الأخرى نلاحظ تأثر قطاع التجارة الخارجية بالمتغيرات السياسية و الاقتصادية، وعلى ذلك تقوم الدولة بوضع السياسة التجارية التي تراها مناسبة لمواجهة المتغيرات الخارجية و للتأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة.

المبحث الأول: أساسيات حول السياسة التجارية، الاستيراد و الميزان التجاري

ان الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، وقد يعود عدم القدرة هذه الى قلة حجم الإنتاج لسعره أو لنوعيته، أو لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتج المحلي.

المطلب الأول: السياسة التجارية مفهومها وأهدافها**الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية**

يقصد بالسياسات الخارجية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة و الممكنة، فان السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج، الحرية ام الحماية، و يعبر عن ذلك بإصدار التشريعات و القوانين و اتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

كما يمكن تعريف السياسة التجارية على انها: "مجموع الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، شاملة لكل من التبادل السلعي و الخدمي و أسعار الصرف و الاستثمار، بقصد تحقيق اهداف معينة تتفق في باقي اهداف السياسة الاقتصادية و السياسات العامة للمجتمع.

و يقصد بالسياسة التجارية أيضا: "مجموعة التشريعات و اللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم و السيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة و النامية، و التي تعمل على تحرير او تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول، كما تعني مجموعة الادوات و الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق اهداف معينة حسب الفترة و الدولة و الحالة¹.

و تعرف أيضا السياسة التجارية على أنها: "مجموعة من القواعد و الأدوات و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد، وكذلك تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى، كإجراءات النقدية و المالية لتحقيق أهداف الدولة و عليه فالسياسة التجارية تمثل احد جوانب السياسة الاقتصادية و التي تتعلق بالتجارة الدولية؛"

و حسب Maurice bye تسمى سياسة تجارية دولية الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول إلى أهداف محددة، و الهدف المنشود عادة هو تطوير الاقتصاد الوطني إلا انه يمكن أن نجد أهدافا أخرى، التشغيل التام، استقرار الصرف²؛

¹: رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص71.

²: داودي فيصل، "التعريف الجمركية الجزائرية على ضوء نظام النسق"، المدرسة الوطنية للإدارة، فرع جمارك، 1999-

تعتبر جزءا من السياسة التجارية كل الإجراءات المتعلقة بضبط الواردات و الصادرات مثل التخصص و الرسوم الجمركية و الإعانات، وكل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات المتعاملين الاقتصاديين أفراد كانوا أو هيئات فيما يتعلق باستيراد و تصدير السلع و الخدمات، فقد تريد الدولة تشجيع تصدير نوع من السلع أو الخدمات في بعض الأحيان و تعمل على الحد من خروجها في أحيان أخرى، كما أنها قد تشجع دخول نوع من السلع و الخدمات أو أنها تريد الحد من دخولها.

من خلال مجموع هذه التعاريف يتضح بأن السياسة التجارية:

- هي مجموعة القرارات و الإجراءات و التشريعات التي تتخذها أي دولة؛
- تسن هذه التشريعات لتنظيم العلاقات الاقتصادية لأي دولة مع باقي دول العالم؛
- السياسة التجارية شاملة لكل التبادل السلعي و الخدمي و الاستثمار؛
- تتخذ هذه الإجراءات بهدف دفع أو إعاقة استيراد أو تصدير السلع و الخدمات.

و منه يمكن القول ان السياسة التجارية هي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية و يقصد بالسياسة الاقتصادية: " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في المجال الاقتصادي من اجل تحقيق اهداف معينة"، و المنتبغ لسياسات التجارة الدولية يجد انها تنقسم من حيث نطاق تطبيقها الى ثلاثة اقسام رئيسية هي¹:

- سياسات التجارة الخارجية (الوطنية او القومية): و تتمثل في الأساليب التي تستخدمها الدولة بمفردها في التأثير على سياسات التجارة الدولية؛
- سياسات التجارة الخارجية او الإقليمية: و هي السياسات التي تتبعها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح مشتركة و تتجسد في شكل اتفاقيات ثنائية، ثلاثية، كتكتلات إقليمية، مناطق حرة...
- وهي السياسات التي تتحدد في شكل منظومة عالمية للتبادل التجاري الدولي ومنها OMC.

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

هناك عدة أهداف للسياسة التجارية أهمها تنمية الاقتصاد الوطني، ان تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية هو بالأساس تحقيق مجموعة من الأهداف، فمنها ما هي ذات طابع اقتصادي و منها ما هي ذات طابع اجتماعي و أخرى سياسي و استراتيجي.

و يمكن ابراز أهم هذه الأهداف كمايلي:²

أولاً: الأهداف الاقتصادية: تهدف السياسة التجارية اقتصاديا الى مجموعة من العمليات والمؤشرات الاقتصادية من خلال:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: و ذلك بفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة مما يقلل في حجم الاستيراد و حجم الطلب عليها و زيادة الصادرات، مما يترتب عليه تحسن في الميزان التجاري؛

¹: محمد دياب، " التجارة الدولية في عصر العولمة"، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 300

²: فيصل لوصيف، " أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة

سطيف، 1، الجزائر، 2013-2014، ص 67

و بالتالي ميزان المدفوعات، تختلف إجراءات تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات باختلاف نوع الاختلال في هذا الميزان، ففي حالة العجز و هي الحالة التي تسبب الكثير من القلق و الاهتمام تكمن هذه الإجراءات في زيادة المعروض من الصرف الأجنبي، أي تعظيم الصادرات و الموارد من النقد الأجنبي و تقليل الطلب على الصرف الأجنبي من خلال ترشيد الواردات

➤ تحقيق موارد للخرينة: ان أحد اهم اهداف السياسة التجارية هو الحصول على موارد للخرينة من اجل تمويل للإنفاق العام بأنواعه المختلفة وعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخرينة عند مرور السلع عبر الحدود و بذلك يتم الحصول على نفقات التحصيل؛

➤ حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: بعزل المؤثرات الخارجية والتي يمكن ان تؤثر سلبا على الإنتاج المحلي في بع ض الفروع، و تشتد الحاجة على الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل اكبر منها في الخارج؛

➤ حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق: ويقصد بالإغراق بيع السلع بسعر اقل من تكاليف الإنتاج في السوق الخارجية، على ان تعوض الخسارة بسعر مرتفع في السوق المحلية، و هي وسيلة ملائمة لكسب حصص في السوق الخارجية على حساب المنتجين فيها و خاصة بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت او دائم، حيث تعمل موثيق المنظمة العالمية للتجارة على محاربة مثل هذه السياسة و هو احد أسلحة الحروب الاقتصادية و تسعى الدول لتطبيقه من اجل تحقيق اهداف اقتصادية، مالية، سياسية؛

➤ حماية الصناعة الناشئة: وهي من اقوى الحجج لتدخل الدولة في التجارة الخارجية لحماية الصناعة الحديثة و المتوقع ان تصل الى درجة النضج اذا ما توفرت لها البيئة الملائمة، و الحصول على ميزة نسبية في المستقبل؛

➤ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية: ربما تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد الوطني كتضخم عنيف او انكماش حاد ولا شك ان مثل هذه التقلبات أيا كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها و من الضروري التعامل معها بأدوات ملائمة ؛

➤ إيجاد الية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية: يشهد مطلع القرن الحالي مجموعة من التحولات في البيئة الاقتصادية، ولعل اهم هذه التحولات هو التسارع نحو تحرير التجارة الخارجية من خلال المنظمة العالمية للتجارة، واتجاه العالم في تشكيل التكتلات الاقتصادية وتضاؤل دور الاقتصاد الوطني الفردي ليحل محله الاقتصاد الإقليمي او الجهوي، وكذلك تعميق اقتصاديات المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي¹:

➤ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمزارعين والمنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تتمثل أهمية حيوية للمجتمع ؛

➤ إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع عن طريق فرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصول على الاستيراد؛

¹: محمد دياب ، " مرجع سبق ذكره " ، ص 303

➤ العمل على حماية الصحة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضر والمخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول و السجائر.

ثالثا: الأهداف السياسية والاستراتيجية: و لعل ابرزها ما يلي:

- توفير أكبر قدر من الاستقلال وتوفير الامن الاقتصادي و الغذائي و العسكري للدولة ؛
- تأمين الاكتفاء الذاتي و خصوصا الأمن الغذائي ؛
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الازمات و الحروب ؛
- توفير حد أدنى من الإنتاج الغذائي و الحربي و جزء من الطاقة و هو حفاظا على امن الدولة خاصة في حالة الحروب و الازمات.

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية

تنقسم السياسات التجارية الى نوعين أساسيين:¹

أولاً: سياسة حرية التجارة الخارجية: ان المقصود بهذه السياسة هو تدخل الدولة و الحكومات في التجارة بين الدول، من خلال الغاء كافة القيود و الحواجز و الرسوم على التجارة الداخلية و الخارجية و افساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل و الإنتاج، و بهذا يمكن للأفراد تصدير و استيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة او قيود تفرضها عليهم، فهي اطلاق لحرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة.

و يمكن القول ان ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع الى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرنسوا كيني (1694 -1774)، والذي يقوم على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الافراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما انها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر ان المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما سماه الطبيعيون بالثمن المجزي و هو الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين، و يعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين و يطلق مصطلح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية و هذا النوع من السياسة يعد تطبيق المذهب الحر، و يعتمد هذا المذهب على الحجج التالية:

- حجة التخصص و التقسيم الدولي للعمل: ان حرية التجارة تسمح بان تتمتع الدولة بمزايا التخصص و تقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة و يتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية، و ان الحماية ستؤدي الى انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الإنتاج الى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة و على انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة ، حيث تؤدي حرية التجارة الى اتساع نطاق التجارة العالمية و اتساع نطاق الأسواق مما يؤدي الى التوسع في التخصص على أسس قانون النفقات

¹ : عبد الرشيد بن ديب، "تنظيم و تطور التجارة الخارجية"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002-

➤ حجة انخفاض أسعار السلع: خاصة منها أسعار الدولية التي لا يمكن انتاجها محليا الا بنفقات مرتفعة، و هذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، اما إجراءات الحماية فإنها تؤدي الى ارتفاع أسعار السلع المحلية، و تحميل المستهلكين هذه الزيادة، حيث حرية التجارة تؤدي الى وفرة المنتجات و هو ما يؤدي الى انخفاض أسعارها. تؤدي الحرية الى تنافس الدول في انتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني و تحسين وسائل الإنتاج، الامر الذي يضمن جودة المنتجات و انخفاض أسعارها.

➤ حجة تشجيع التقدم التكنولوجي: حيث حرية التجارة تؤدي الى منع قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها ؛

➤ ان حرية التجارة من شأنها منع قيام و انتشار المنشآت و الهيئات الاحتكارية، او على الأقل تجعل قيامها اكثر صعوبة لان الاحتكار الوطني او الإقليمي لا يقوم الى في ظل الحماية ؛

➤ ان حرية التجارة تساعد على الإنتاج الكبير، و خاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية الى مستوى حجم الإنتاج الأمثل، نظرا لقلة الطلب المحلي على التي تنتجها، لذلك فهي تحتاج الى طلب إضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، و هذا لا يتأتى الا عن طريق الحرية التجارية

ثانيا: سياسة الحماية: هناك العديد من الاقتصاديين الذين يرون بوجوب اعتماد سياسات حمائية من اجل حماية الاقتصاد الوطني، و كذا الحفاظ على افضل مستوى من الرفاهية لغالبية المجتمع، و هي عكس الحرية حيث تتدخل الدولة او تستخدم نفوذها و صلاحيتها في التأثير على اتجاه المبادلات الدولية و على حجمها او على طريقة تسوية المعاملات التجارية، و من اهم مؤيدي هذا المذهب الاقتصادي الألماني ب **f.LIST** الذي الف كتابه عام 1941 بعنوان " النظام الوطني الاقتصادي السياسي"، و من قبله الأمريكي هاملتون في تقريره عام 1971 حول الصناعات الناشئة أو الوليدة، و يعتمد انصار هذا المذهب على مجموعة من الحجج الاقتصادية و غير الاقتصادية نوجزها فيما يلي:

➤ الحجج غير اقتصادية :

• حجة الدفاع أولا عن الامن الوطني مثل صناعة النفط، الحديد، السفن حيث ان حمايتها ضرورية للاقتصاد الوطني؛

• حجة الدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية مثل حماية النشاط الزراعي حفاظا على طبقة المزارعين.

➤ الحجج المتعلقة بحماية الاقتصاد الوطني: و تتمثل في ¹:

• حجة حماية الصناعات الناشئة او الوليدة: و أول من تبنى هذه الحجة هو الاقتصاد الألماني **F LIST** و تتطلب على البلد المعني تحديد الميزة النسبية المراد حمايتها، و كذا تحديد المدة الزمنية التي تصبح بعدها السلعة قادرة على المنافسة

• حجة تشجيع راس المال الأجنبي: فرض التعريفات الجمركية يعيق تدفق المنتجات الأجنبية وحفاظا على حصة الشركة في السوق المحلي تقوم بفتح فروع لها في هذه البلدان ؛

¹: السيد محمد احمد السريتي، " اقتصاديات التجارة الخارجية"، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص

- حجة الرفع من مستوى الجباية: حيث اعتبر الضريبة مصدر دخل هام ما لم تتجاوز مستوى الخطر، وهذه الحجة لا تستعمل من طرف الدول المتقدمة باعتبار ان نسبتها لا تتجاوز 2% من مجموع الجباية في الو.م.أ ، وعلى العكس في البلدان النامية تفوق نسبتها 50% ؛
- حجة التشغيل: تجد الرسوم الجمركي مبررا لها كونها تحمي اليد العاملة المحلية من اليد العاملة الأجنبية رخيصة الثمن ؛
- حجة الميزان التجاري: حيث فرض الرسوم الجمركية ثقل من حجم الاستيراد وهو ما يؤدي الى تحسين في الميزان التجاري ؛
- حجة الانتقام : و هي كمبرر على قيام دولة ما بانتهاج سياسة حمائية كالإغراق مثلا تتقدم الدولة الأخرى و باتباع إجراءات مماثلة كإجراء انتقامي ؛
- حجة تحقيق الاستقرار الاقتصادي و رفع مستوى التوظيف: ان اتباع سياسة حمائية يمكن الدولة من انتاج عدد من السلع الصناعية و لو لم تكن لها قيمة ميزة نسبية، أي انها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج، الذي يؤدي بدوره الى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي او الصادرات أو العمالة، و من ثم فاذا حدث تقلب سلبي في احد المنتجات فان تأثيره يكون قليلا على كل المتغيرات السابقة، كما قد يقابله تقلب إيجابي في احد المنتجات الأخرى فيتحقق نوع من الاستقرار على المستوى القومي، كما قد يؤدي اتباع السياسة الحمائية أيضا الى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في أنشطتها بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيفية اكبر في الدول النامية خاصة، كما تحفز هذه السياسة استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار فيها نظرا للميزة التي ستمتع بها منتجاتها داخل الدولة ؛
- حجة قواعد التبادل: و هي حجة نابعة أساسا من خلال التحليل (تكلفة - عائد) ففي حالة دولة كبرى و التي لها تأثير على الأسعار العالمية، و في حالة وضع حقوق جمركية على الواردات و بالتالي التخفيض من مستوياتها التنافسية مما يسمح لها بتحسين شروط و قواعد التبادل، شريطة ان تكون الأرباح التي يجنيها اقتصاد اكبر من التكاليف المصاحبة للتشوهات السعرية التي تأتي مرافقة للحقوق الجمركية المفروضة على الواردات، و عادة ما تكون في حالات الدول الكبرى التي لها وجود اقتصادي معتبر على الصعيد الدولي .

المطلب الثالث: عموميات حول الاستيراد والميزان التجاري

يكون الاستيراد من المناطق الحرة ومن الأسواق الحرة بالداخل ومن المعارض والأسواق الدولية من المعارض الأخرى المرخص بإقامتها طبقاً للقواعد العامة للاستيراد من الخارج

الفرع الأول تعريف الاستيراد وأنواعه

أولاً: تعريف الاستيراد: الاستيراد هو جلب السلع والخدمات من الخارج الى داخل البلد وإدخالها في الدائرة الجمركية وتسجيل البيان الجمركي للإفراج عنها برسم الوارد النهائي

فالاستيراد هو كل بضاعة ترد الى الدولة سواء عن طريق البحر أو البر أو الجو وينظم بها بيان جمركي وتخضع للضرائب الجمركية بموجب التعريف الجمركية الموحدة والرسوم المقررة الا ما استثنى بموجب احكام نظام قانون الجمارك الموحد او بموجب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس او أي اتفاقية دولية أخرى، في إطار المجلس اعتباراً من تاريخ تسجيل البيان الجمركي في الدوائر الجمركية.

فلاستيراد أهمية، حيث يسهم الاستيراد الرأسمالي في بداية مراحل التنمية الاقتصادية في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، اذ عن طريق الاستيراد يتم توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة لهذه التنمية، وكذلك استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج و تنويعه¹.

ثانياً: أنواع الاستيراد: للاستيراد عدة أنواع مختلفة و هذا يرجع لاختلاف الجهة المستوردة و فيما يتم استعمال ما تم استيراده من الخارج، فهناك الاستيراد للتجار و هو كل ما يستورده الشخص الطبيعي و الاعتباري المقيد بسجل المستوردين وفقاً لأحكام القانون، وهناك الاستيراد للإنتاج السلي و الخدمي و هو كل ما تستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغيير حالته، و ما تستورده المشروعات الخدمية بما يحقق تأدية الخدمة فيما تقوم به او يوكل اليها من اعمال و يشمل ذلك مستلزمات الإنتاج او التشغيل او أداء الخدمة بما في ذلك الخامات و الموارد الأولية و السلع الوسيطة و غيرها من الأجزاء، كما هناك الاستيراد للاستخدام الخاص و هو كل ما يتعلق بكل ما يستورد لغير الاتجار او الإنتاج من أصول رأسمالية و قطع غيار و مواد الدعاية و الإعلان و غيرها لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد و ليس لشخصه، و ما يستورد للتأجير التمويلي يعد استخداماً خاصاً ما عدا سيارات الركوب، كما يوجد نوع اخر هو الاستيراد للاستعمال الشخصي و هو كل ما يستورده الشخص الطبيعي لتحقيق منفعة له او لعائلته من سلع مناسبة من حيث نوعيتها و كمياتها من الاستعمال الشخصي أو العائلي و على نحو لا يحمل صفة التجار، اما الاستيراد للحكومة هو ما تستورده الوزارات و المصالح و الهيئات العامة و وحدات الإدارة المحلية و الأشخاص الاعتبارية العامة لتحقيق أغراضها².

¹: الحبيب عبد الكامل، " أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي، غرداية، 2011، ص 33

²: محمود الشيخ، " التسويق الدولي"، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص 103-104

الفرع الثاني: تعريف الصادرات والواردات

أولاً: تعريف الواردات: الواردات هي اجمالي السلع والخدمات التي تجلب الى الدول من الخارج تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الوطن وزيادة الواردات قد تؤدي الى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة بالخارج التي يتم استيرادها بغية استهلاكها او استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، وبما ان زيادة الواردات سوف تؤدي الى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذا فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

ثانياً: محددات الطلب على الواردات: هي مجموعة العوامل التي يمكنها احداث تغيير في حجم او هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير حجم الواردات الى اجمالي الكمية المطلوبة منها في فترة زمنية معينة، بينما يشير هيكل الواردات الى كل من التوزيع السلعي و الجغرافي خلال فترة معينة، وبالتالي يمكن تقسيم هذه المحددات الى:

- الدخل: الطلب على السلع والخدمات حسب النظرية التقليدية الجزئية مبني على الدخل وبالعلاقة طردية؛
- الصادرات: وتؤثر على الواردات من خلال جانبين، حيث ان المبالغ المحصل عليها من الصادرات تستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة الواردات من جهة، ومن جهة أخرى فان الصادرات الصناعية تحتاج الى استيراد مواد خام و سلع وسيطية مستوردة وبالتالي زيادة الصادرات الصناعية مرتبط بزيادة الواردات على المواد الأولية والسلع الوسيطة؛
- الأسعار: ان ارتفاع أسعار الواردات يؤدي الى جذب المواد من القطاعات الأخرى الى قطاع الواردات التنافسي، الامر الذي يؤدي الى انخفاض اجمالي الواردات؛
- سعر الصرف: تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الاجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات ؛
- تحرير التجارة: من خلال السياسات او الاستراتيجيات التي تنتهجها الدول للتقليل من الواردات أو الزيادة منها، حسب الاحتياجات¹.

ثالثاً: تعريف الصادرات: تعرف الصادرات على أنها: "بيع المنتجات التي صنعت أو حولت من منطقة ما الى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة، وهي تعبر عن قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية و مالية و بشرية الى دول و أسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أرباح، قيمة مضافة، توسيع و نمو، انتشار، توفير فرص العمل، و التعرف على ثقافات البلدان الأخرى و الحصول على التكنولوجيا الجديدة².

¹: شريف علي الصوص، " التجارة الدولية ، الأسس و التطبيقات"، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن، عمان ، ص24

²: رضوان محمود العمر، " التسويق الدولي"، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 133

الفرع الثالث: مفاهيم حول الميزان التجاري

أولاً: تعريف الميزان التجاري: يعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي ، أي الفرق بين الصادرات و الواردات حيث يعتبر حساب تجارة السلع حساباً جزئياً من العمليات الجارية، و يدون في هذا الحساب الصادرات و الواردات من السلع و رصيد هذا الحساب قد يكون دائماً و يسمى في هذه الحالة فائض الميزان التجاري، اما اذا مان الرصيد مديناً فيقال له العجز في الميزان التجاري، و يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات و الصادرات للدولة حث ان أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية، فالميزان التجاري يمثل لفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون ثلاثة اشهر، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{اجمالي صادرات البلد (X)} - \text{اجمالي واردات البلد (M)}$$

حيث ان الميزان التجاري يشكل اهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن ان يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.¹

يضم الميزان التجاري اجمالي الصادرات و الواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي مثلاً على ان الصناعة كفئة جداً أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، و في المقابل فان الرصيد التجاري السلبي و المستمر يدل على عجز هيكلية او بنيوية للميزان التجاري بسبب ضعف تنافسية الصادرات، و تحاول كل دولة تحقيق فائض في ميزانها التجاري او على الأقل الوصول الى حالة التوازن فيه و ذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الصادرات و الواردات السلعية للبلد.

ثانياً: التوازن و الاختلال في الميزان التجاري: بالرغم من ان حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة و بصورة شائعة، في حين ان حالة التوازن نادراً ما تتحقق في الواقع، الا ان كل دول العالم تحاول الوصول الى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، و العمل على زيادة صادراتها من اجل الوصول الى حالة التوازن، و هي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخلياً و خارجياً

➤ التوازن في الميزان التجاري: يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون :

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

تتجه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) و الذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي و نتيجة لهذا التوازن تتجه اسعاراً لصرف للثبات و عدم التغير ارتفاعاً او انخفاضاً (يتحقق توازن خارجي) ، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي و خارجي.

¹ : حسان خضر، " ميزان المدفوعات و دوره في الية الإصلاحات "، سلسلة دورية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 22، الكويت ،

➤ الاختلال في الميزان التجاري: يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها من الدول الأخرى و تسمى هذه الحالة بحالة القابض في الميزان و يسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج)

و من الملاحظ ان المشكلات في الاختلال تبرز بشكل اكبر في حالة العجز، حيث ان الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي الى ارتفاع ارصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، و هذا بدوره يؤدي الى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملة الأجنبية الأخرى، و هم ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، و بالتالي تتأثر الدولة سلبا و تتراجع صادراتها، ما يؤثر سلبا على الإنتاج المحلي و الدخل و التشغيل، و يستمر هذا الأثر السلبي الى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات و الواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات و الزيادة في حجم الواردات حتى الوصول الى حالة التوازن بين الصادرات و الواردات، فتتحقق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة اكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد و المتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية و تحقيق التنمية الاقتصادية و اتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، اما اذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد و تفوقه في تطبيق احدى السياسات القصيرة المدى و بالتالي حصول المزيد من الاختلال في نشاط الاقتصادي الداخلي للبلد¹.

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة اتجاهها نحو تحقيق التنمية، حيث تزداد حاجتها الى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على انتاج هذه السلع، بالإضافة الى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات، إضافة الى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب و مجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية. فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني انها تعيش مستويات معيشة اعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدرتها، بما يؤدي الى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي الى خفض و تدهور قيمتها، كما ان زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي الى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية و بالتالي تزايد حجم البطالة، و الذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها².

¹ : فليح حسن خلف، " التمويل الدولي " ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 124

² : فليح حسن خلف ، " نفس المرجع السابق"، ص 124

المبحث الثاني: أدوات السياسة التجارية

تطبق الدول أدوات السياسة التجارية لغرض حماية اقتصادها المحلي أو من أجل كبح النمو المفرط للواردات .

المطلب الأول: أدوات السياسة التجارية التعريفية

تنقسم أدوات السياسة التجارية الى:

الفرع الأول: الضرائب والضرائب الجمركية

أولاً: مفهوم الضريبة: هناك عدة تعريف للضريبة منها:

التعريف الأول: فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة الى إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه بنفع خاص مقابل دفع الضريبة؛

التعريف الثاني: يمكن تعريف الضرائب حسب دليل إحصائيات مالية الحكومة لسنة 2001 و الصادرة عن الصندوق الدولي على أنها: "تمويلات إجبارية يتلقاها قطاع الحكومة العامة، و تستهل الضرائب على الرسوم التي تتناسب على الإطلاق بكل وضوح مع تكاليف تقديم الخدمة"؛

وهناك تعريف آخر للضريبة على أنها: "فريضة إلزامية تقوم الدولة بتحديدتها بما تتضح به من سيادة، ويلتزم الممول بأدائها إن انطبقت عليها شروطها دون مقابل، تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

التعريف الثالث: فريضة مالية نقدية تأخذها الدولة جبرا من الوحدات الاقتصادية حسب مقدرتها التكلفة من غير مقابل و بصورة نهائية، لتمويل النفقات العامة و لتحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها السياسية؛

التعريف الرابع: مبلغ من النقود تجبر الدولة أو الهيئات العامة المحلية الأشخاص الخاضعين لسلطتها، طبيعيين كانوا أو معنويين على دفعها إليها بصفة نهائية ودون مقابل خاص، يعيد تمويل ما تقوم به الدولة من إنفاق عام أي بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العاملة للدولة، أو بمعنى آخر تحريضها لتحقيق أغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن " الضريبة عبارة عن مبلغ نقدي يدفع للدولة من خلال إلزامهم بها بشكل قانوني من اجل تمويل النفقات التي تترتب عليها"¹.

ثانياً: خصائص الضريبة

يمكن تحديد خصائص الضريبة أو ما يطلق عليها البعض بالعناصر أو أركان الضريبة الأساسية وفق الآتي²:

➤ ضريبة مالية : تعني هذه الخاصية أن الدولة تحصل على الضريبة في شكل مبلغ مالي، إذ كانت الضريبة تجنى في العصور القديمة عينا على شكل محاصيل زراعية و غيرها، ويعد استعمال النقود مقياسا عاما للتقدم و وسيط للتبادل و وسيلة للأداء و تسديد الديون، ولصعوبة الجباية العينية فقد أصبحت الضريبة تجنى نقدا لقاعدة عامة إلا أنها قد تدفع عينا على نطاق ضيق في بعض الدول، والأسلوب النقدي هو الأفضل لكونه أسلوب يفرض

¹: عبد الله الحرشي حميد، " تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص28

²: حسن محمد القاضي، " الإدارة المالية العامة"، ط1، الأكاديمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 47.

الضريبة عينا سيكلف الدولة تحملها تكاليف و نفقات قد تكون كبيرة في سبيل جمع المحاصيل الزراعية و خزنها و حمايتها و نقلها، فضلا عن احتمال تلفها و بالتالي يكون غير ملائمة لتحقيق أهداف الضريبة؛

➤ فريضة إلزامية: على الرغم من أن الضريبة ليست غرامة و كونها فريضة إلزامية تجبر الدولة بما لها سيادة و سلطة على رعاياها و العاملين فيها من الأجانب الأشخاص الطبيعيين و المعنويين على دفعها، لذلك فان حق إجبار الأشخاص على أداء الضريبة محصورة بالدولة فقط، إذ تتفرد بوضع القانون الذي يفرض الضريبة ولا يمكن فرض أي ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بالقانون، وطبيعي من القانون يتطلب موافقة ممثلي الشعب إلا أن ذلك لا يتنافى مع فكرة الإلزامية في الضريبة بالنسبة لكل مكلف، ونستنتج أن علاقة الضريبة بين الدولة والمكلفين ليست علاقة تعاقدية، وهي علاقة قانونية تلزمها الدولة، فالشرع هو الذي يحدد بإرادته المنفردة نوع الضريبة و وعائها و سعرها و جميع الإجراءات القانونية الخاصة بها؛

➤ تحويل الأموال إلى موازنة الدولة: الضريبة هي اقتطاع إجباري من أموال الأشخاص تقوم به الدولة و تحوله إلى ملكيتها للتصرف به حسب سياستها العامة، أما تحولات الأموال التي تجري بين الأشخاص في القطاع الخاص نتيجة لمعاملات طبيعية أو تسديدا للديون، أو هي نتيجة المعاملات غير قانونية نتيجة إكراه شخص أو ابتزاز من شخص أو أشخاص آخرين، فلا تعد ضريبة كما تعد ضريبة التحويلات التي تبنت الأموال العامة. و على هذا الأساس الموازنة العامة للدولة، لا تعد ضريبة وإنما هي عبارة عن عملية تحويل أموال الحكومة إلى أموال حكومية أخرى، فان استقطاب الدولة لمبالغ من إرباح المنشآت الاقتصادية الحكومية من قبل الدولة لتمويل أموال المرافق؛

➤ ليس للضريبة مقابل معين مباشر مساو لها في القيمة: فالضريبة مساهمة إجبارية في الخدمات العامة ليس لها مقابل معين يحصل عليه دافعها من الدولة.

و قد يحصل المكلف على بعض المنافع من الخدمات التي تقدمها الدولة كالأمن مثلا، إلا انه لا توجد علاقة مباشرة بين هذه المنافع و بين الضريبة لان دفع الضريبة لا يستلزم الحصول على خدمة يقابلها بصورة مباشرة و تساويها في القيمة، إذ أن الأصل في الضريبة هو تسديد نفقات الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة، وهي الخدمات التي لا يمكن تحديد مقدار ما يعود منها على كل فرد بصورة دقيقة، لهذا لا يراعي فيها في الضريبة مقدار النفع الذي يعود على المكلف من الخدمات العامة بل يراعي فيها أن تكون متناسبة مع القابلية على الدفع من دون النظر إلى النفع الذي يحصل عليه المكلف من الدولة.

و يتضح لنا أن هذه الخاصية تؤكد مساهمة الأفراد، فالمكلف يدفع الضريبة باعتباره عضوا في الهيئة الاجتماعية، دون قابل معين من جانب الدولة فوجوده في هذه المجموعة يفرض عليه واجب المشاركة في إعداد التكاليف اللازمة لسير الخدمات الضرورية لحياة تلك المجموعة، مشاركة تتناسب مع قدرته على الدفع، أو يدفع الفرد الضريبة بوصفه عضوا في جماعة سياسية معينة تربطه بها روابط عديدة، و يجب عليه تحمل نفقاتها العامة و التي تكون لازمة لاستمرار و انتظام الحياة الاجتماعية بها¹؛

¹: حسن محمد القاضي، " مرجع سبق ذكره " ، ص 47

➤ تفرض و تجنى الضريبة على أساس معايير مقرر مسبقا: إن الضريبة لا تفرض إلا بقانون، وتقوم السلطة المالية باقتراح لوائح القوانين الضريبة التي تتضمن وعاء الضريبة و الشمولية بها و سعرها و كيفية جبايتها و غيرها من المعايير التي على أساسها تحسب الضريبة، والتي يتوقع منها أن تكون عادلة، فلوائح القوانين الضريبة يناقشها ممثلو الشعب في البرلمان قبل إقرارها لان الشعب هو الذي يستحمل عبئها، وفي الدولة الديمقراطية يجب أن تحظى تلك المعايير المحددة للضريبة على شكل مسودة مشروع أو لائحة ضريبة جديدة بقبول السلطة إستراتيجية لها أو بكلام آخر بقبول المجتمع لها قبل أن تصبح قانون ؛

➤ الضريبة ذات أهداف: تهدف الضريبة أساسا في توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات خاصة، وقد انتقل هدف الضريبة إلى تغطية النفقات العامة غير أن هذا الهدف تطور مع تطور الفكر المالي.

ثالثا: أهداف الضريبة

تهدف الضريبة في أي مجتمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تحديدها كالأتي¹:

➤ الأهداف المالية: و يقصد بها تغطية الأعباء العامة، أي الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة و على استثمارات الإدارة الحكومية (كبناء السدود، المستشفيات و الجامعات و شق الطرق...) ؛

➤ الأهداف الاقتصادية : يقصد بها أن الضريبة تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي، غير مشوه بالتضخم و الانكماش، وأصبحت في إطار الدولة الحديثة تستخدم للتأثير في الأوضاع الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

و يمكن إيجاز الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

- تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب كليا أو جزئيا؛
- حماية الصناعة الوطنية و معالجة العجز في ميزان المدفوعات و يتم ذلك بفرض ضرائب الصناعة الوطنية و معالجة العجز في ميزان المدفوعات، ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد من الخارج و بإعفاء الصادرات من الضرائب كليا أو جزئيا؛
- استعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية مما يعمل على زيادة الاستهلاك و بالتالي يعمل على رفع الطلب الكلي و هذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل.
- الأهداف الاجتماعية: تعمل الضريبة على تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية و التي أهمها:
- تحقيق حدة التفاوت بين الدخل والثروات المرتفعة، وذلك بان تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخل المنخفضة، ويتم ذلك من خلال التصاعدية على الدخل؛
- جلب أكبر قدر ممكن من المساكن بهدف التخفيف من أزمة السكن، وذلك بإعفاء مداخيل الكراء من الضريبة أو منحها تخفيض.

¹: عبد العالي بوروسي، " دور النظام الجمركي في التجارة الخارجية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، 1996-1997، ص 34

فقد تستخدم الضريبة كأداة لحل مشكلة السكن وذلك بإعطاء رأس المال المستثمر في قطاع البناء والضرائب لفترة زمنية محددة، فوجد فرنسا مثلا فرضت ضريبة إضافية على المساكن غير المستغلة استغلالا كاملا، مثل هذا الأمر دفع بأصحاب هذه العقارات إلى تأجيرها أو استغلالها تقاديا من أداء ضريبة عليها.

رابعاً: مفهوم وأهداف الضرائب الجمركية : إن الضرائب الجمركية لها مفاهيم وأهدافها الخاصة، هناك عدة تعاريف نذكر منها:

➤ مفهوم الضرائب الجمركية

التعريف الأول: هي ضرائب تفرضها الدولة بحكم سيادتها على السلع عند اجتيازها الحدود دخولا أو خروجاً؛
التعريف الثاني: يمكن تعريف الرسوم الجمركية بأنها عبارة عن ضريبة يتم فرضها على السلع سواء السلع المصدرة أو المستوردة، وذلك عند اجتيازها الحائط الجمركي أو الخط الجمركي في طريقها لدخول الدولة في حالة الاستيراد أو في طريقها للخروج في حالة التصدير، وهذا يعتبر لفظ الضريبة هو الأدق من الناحية القانونية والاقتصادية أيضاً و ليست رسماً كما هو المعنى الدارج و الأكثر استخداماً في الدوائر الجمركية و ما يرتبط بها؛
التعريف الثالث : تعتبر الضرائب الجمركية إحدى صور الضرائب غير المباشرة أو ضرائب الإنفاق، حيث أنها تفرض على السلع والخدمات عند عبورها المراكز الجمركية دخولا أو خروجاً.

فان كانت الضريبة تفرض على السلع و الخدمات عند عبورها للحدود الجمركية إلى الخارج فإنها تسمى بـضرائب الصادرات، أما إذا كانت الضريبة تفرض على السلع و الخدمات عند عبورها ضريبة غير مباشرة فإنها تنتم بكافة مزايا هذا النوع من الضرائب مثل وفرة النمو الاقتصادي و تنخفض في أوقات الكساد الاقتصادي¹.

➤ أهداف الضرائب الجمركية

تتخذ أهداف الدولة من فرض الرسوم الجمركية إما بصيغة سياسية تفرضها دواعي السيادة أو صيغة اقتصادية تفرضها حماية المنتجات و تشجيع الاستثمار، أو وضعية جبائية تستند عليها ضرورة تمويل الخزينة العامة بواسطة تحصيل أكبر قدر من المواد، و نذكرها فيما يلي²:

● الأهداف السياسية: إن أهم هدف تتوخاه كل دولة من وراء وضع الحواجز الجمركية هو الحفاظ على سيادتها الوطنية بتحقيق كابر قدر ممكن من الاستقلالية فيما يخص مجال العلاقات الاقتصادية الدولية و المبادلات الخارجية؛

● الأهداف الاقتصادية: ويرتكز الهدف الاقتصادي من فرض الرسوم الجمركية على دعامين أساسيين هما: حماية المنتجات الوطنية من جهة و تشجيع التصدير و الاستثمار من جهة ثانية؛
و يتمثل هدف حماية المنتجات الوطنية في سياسة حمايته تنتهجها الدولة لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية القيمة بالنسبة للمنتجات التي تصنع محلياً، بالشكل الذي يجعل الواردات الأساسية باهضة الثمن.

¹: دوحة سلمى، " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة

محمد خيصر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 31

²: السيد محمد أحمد السريتي، " مرجع سبق ذكره"، ص 163-166

- و قد استخدمت دول العالم الثالث السياسة الجمركية كوسيلة لحماية صناعتها الناشئة عن طريق وضع جدار جمركي يتمثل في وضع مجموعة الحواجز الجمركية المانعة و الرسوم المرتفعة، تتمثل فيما يلي:
- إذا كانت الواردات تلتحق أو تهدف إلى إلحاق ضرر مهم بإحدى مرافق الإنتاج الوطني الموجود، أو الذي شرع في إحداثه أو تقرر إحداثه؛
 - فرض رسوم للمقاطعة على البضائع المفروضة أو غير المفروضة عليها رسوم، والتي تستفيد في الخارج من منحة أو إعانة عالية مباشرة أو غير مباشرة كيف ما كان مصدرها أو نوعها أو كيفية منحها؛
 - فرض رسم مضاد إغراق الأسواق بالبضائع المفروضة أو غير المفروضة عليها الرسوم و التي يكون الثمن المؤدي عنها أو الواجب أدائه:
- أقل من الثمن المماثل المعمول بها ثناء عملية تجارية أنجزت في نظام منافسة تامة فيما يخص بضاعة مماثلة لها معدة للاستهلاك في بلدها الأصلي، أو في إحدى البلدان التي تمر بها، أو في البلد الواردة مع إسقاط الرسوم والمكوس الجارية على المنوعات الجارية في هذه البلدان التي تكون بضائعها المذكورة قد أعفيت من الأداء أو يكون مبلغها قد ارجع أو سيرجع من جراء تصديرها؛
- أقل في حالة عدم وجود هذا الثمن المماثل من الثمن الأعلى المماثل له المعمول بها ثناء عملية تجارية أنجزت في نطاق منافسة تامة فيما يخص بضاعة مماثلة مصدرة إلى بلد آخر أو أقل من تكلفة الإنتاج الحقيقية أو التقديرية لهذه البضاعة في بلدها الأصلي، مع إضافة زيادة معقولة في مصاريف البيع و الريح.
- و كل هذه الإجراءات من شأنها جلب استثمارات أجنبية، وبالتالي جلب عملة صعبة غير أن هذه الامتيازات قد ترافقها مجموعة من سلبيات منها:
- خسارة إيرادات العملة الصعبة المتأتية من عمليات التصدير التي يقوم بها الأجانب نحو البلدان المحمية، أو نقل التحويلات بالعملة الصعبة للأرباح التي يحققها المستثمرون الأجانب.
- أما بالنسبة لتشجيع التصدير و الاستثمار، فلتشجيع التصدير تعتمد الدولة على سن مجموعة من القوانين و تبرم اتفاقيات، وتحدد فيها كيفية الاستفادة من نظام الأفضلية، إلا أن نجاح التصدير يتطلب النهوض بالصناعة الوطنية للدولة و إتاحة أغراض للاندماج في المحيط الجهوي و الدولي للدولة و ليس هناك أهم من تشجيع الاستثمار لتحقيق هذه التنمية.
- لتحقيق ذلك تعتمد الدولة إلى تشجيع الاستثمار، خاصة في الميادين التي تراها ضعيفة، فنقوم بتشجيع الاستثمارات فيها عن طريق نهج مجموعة من الأساليب كالإعفاءات الضريبية لخدمة الأهداف الاقتصادية¹.
- الأهداف الجبائية: يتمثل الهدف الجبائي في تحصيل أكبر قدر من الموارد من أجل تمويل الخزينة العامة و يمكن في هذا الإطار تقسيم الموارد الجمركية إلى نوعين اثنين:
- الموارد المتأتية من الرسوم الجمركية وتشمل رسوم الاستيراد، الاقتطاعات الضريبية عند الاستيراد ثم رسوم التصدير؛

1: السيد محمد احمد السريتي، " مرجع سبق ذكره"، ص 163-166

الموارد المتأتية من الضرائب غير المباشرة وتشمل الضريبة على القيمة المضافة، والرسم الداخلي على الاستهلاك التي تحصلها إدارة الجمارك.

خامسا: القواعد الأساسية وأنواع الضريبة و الضرائب الجمركية : تقوم الضريبة و الرسوم الجمركية على مجموعة من القواعد، وتأخذ العديد من الأشكال الجمركية.

➤ القواعد الأساسية للضريبة: تتمثل قواعد الضريبة الجمركية في تلك القواعد التي يجب أن تلتزم بها التشريعات الجبائية بشكل عام والمتمثلة في¹:

- قاعدة العدالة: يقصد بالعدالة أن يوزع العبء على جميع الأفراد كل حسب مقدرته أي مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد، غير انه حديثا أخذت فكرة العدالة منحى آخر في سن القوانين الضرورية ذات الأبعاد السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، وعليه فلتحقق عدالة اكبر في توزيع العبء الضريبي بين الأفراد أصبح يؤخذ كاستثناء عن عمومية الضريبة عند التنظيم الفني للضريبة لمقابلة اعتبارات يراها المشرع ضرورية فيلجأ لعملية الاختلاف في المعاملة الضريبية؛

- قاعدة اليقين (الوضوح): إن مضمون قاعدة اليقين هو أن تكون الضريبة محددة بوضوح من حيث أسس حسابها (وعائها ، سعرها) و ميعاد الوفاء بها ؛

- قاعدة الملائمة في التحصيل: يقصد بها أم تجنى الضريبة في الأوقات و الطرق الأكثر ملائمة، وهذا يعنى أن يتلاءم ميعاد تحصيل الضريبة مع موعد تحقيق الدخل وهو الوقت الذي يكون فيه المكلف أكثر قدرا و أكثر تقبلا لعبء الضريبة ؛

و لقد كان في الإسلام السبق في إقرار هذا المبدأ في الزكاة بفرضها في الزرع و الأمر بإخراجها عند الحصاد و جني الثمار، قال تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالزَّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾.

- الاقتصاد في النفقات: نقصد بهذه القاعدة أن تكون نفقات الجباية قليلة مقارنة بحصيلتها قدر الإمكان و إلا أصبح فرضها عدم الأهمية، وذلك عندما تصبح التكاليف الجبائية أكثر من حصيلتها و الاقتصاد في نفقات الجباية يكون في مصلحة الطرفين (الدولة و المكلف)، فالدولة تحصل على قدر من الحصيلة في الوقت نفسه تقنطع أموال الأفراد بأقل قدر ممكن ؛

- قاعدة الثبات: يقصد بها أن لا تتغير حصيلة الضرائب تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية و خصوصا في أوقات الكساد و ذلك أن حصيلة الضريبة تزداد في أوقات الرخاء بسبب ازدياد الدخل و الإنتاج، بينما نجد أن حصيلة الضريبة تقل عادة في أوقات الكساد مما يعرض السلطات العامة لمضايقات كبيرة بالنسبة لمسؤوليات التي تزداد في هذه الأوقات؛

¹: عبد العالي بوروسي، " مرجع سبق ذكره"، ص 37

● قاعدة المرونة: يقصد بها أن تغير الدخل مصحوبا من الناحية الزمنية و قدر الإمكان يتغير في الحصيلة الضريبية و في نفس الاتجاه، و بمعنى آخر فالضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة لازدياد معدلاتها مع عدم انكماش وعائها و من ثم إلى انخفاض حصيلتها.

➤ **أنواع الضريبة الجمركية:** تنحصر الضريبة الجمركية بصفة عامة في ثلاث أشكال ، وذلك وفقا لطريقة حسابها و كيفية تقدير القيمة الاسمية و يمكن عرضها فيما يلي¹:

● **الضريبة الجمركية القمية:** هي تلك الضريبة التي يتم تحديدها و حساب قيمتها من خلال قيمة السلعة المصدرة أو المستوردة على أساس نسبة مئوية من قيمة تلك السلعة المصدرة أو المستوردة، فعلى سبيل المثال ليكن تحديد الضريبة على أساس نسبة 20% من قيمة الصفقة أو أكثر، وهذا النوع من الضريبة له عدة مزايا من أهمها:

● سهولة في الحساب أو التقدير: لا يتضمن في تقديره سوى ضرب تلك النسبة في القيمة الإجمالية المصدرة أو المستوردة، كما انه يضمن غزارة الحصيلة الجمركية و زيادة قيمة تلك الضرائب لاسيما في حالة السلع المرتفعة التي يتم استيرادها أو تصديرها؛

● **الضريبة الجمركية النوعية:** هذا النوع من الضرائب تم تحديدها و حساب قيمتها من خلالها أو وفقا لنوعية السلعة المصدرة أو المستوردة، ويتم حسابها على أساس مبلغ معين ثابت و محدد سواء وزنا أو كيلا أو مقاسا أو حدة، مثلا يمكن تحديد ضريبة تعادل عشر قروش على كل كيلو أو 10 جنيهات عن كل طن من السكر، وهكذا يتميز هذا النوع بسهولة التحصيل و الوضوح و ذلك نظرا للتحديد الواضح لفئة معينة للوحدة من السلع المصدرة و المستوردة.

● **الضريبة الجمركية المركبة:** و تسمى أحيانا الضريبة الجمركية المزدوجة و هي ذلك النوع من الضرائب الجمركية التي يتم تحديدها و حسابها و تقدير قيمتها من خلال تطبيق احد النوعين السابقين على بعض السلع و تطبيق النوع الآخر على الأجزاء من تلك السلع، أو فرضها معا عن نفس المنتج و يتميز هذا النوع من الضريبة الجمركية في انه يجمع مزايا النوعين أي الضريبة الجمركية القمية و الضريبة الجمركية الاسمية يتدارك بعض عيوبها.

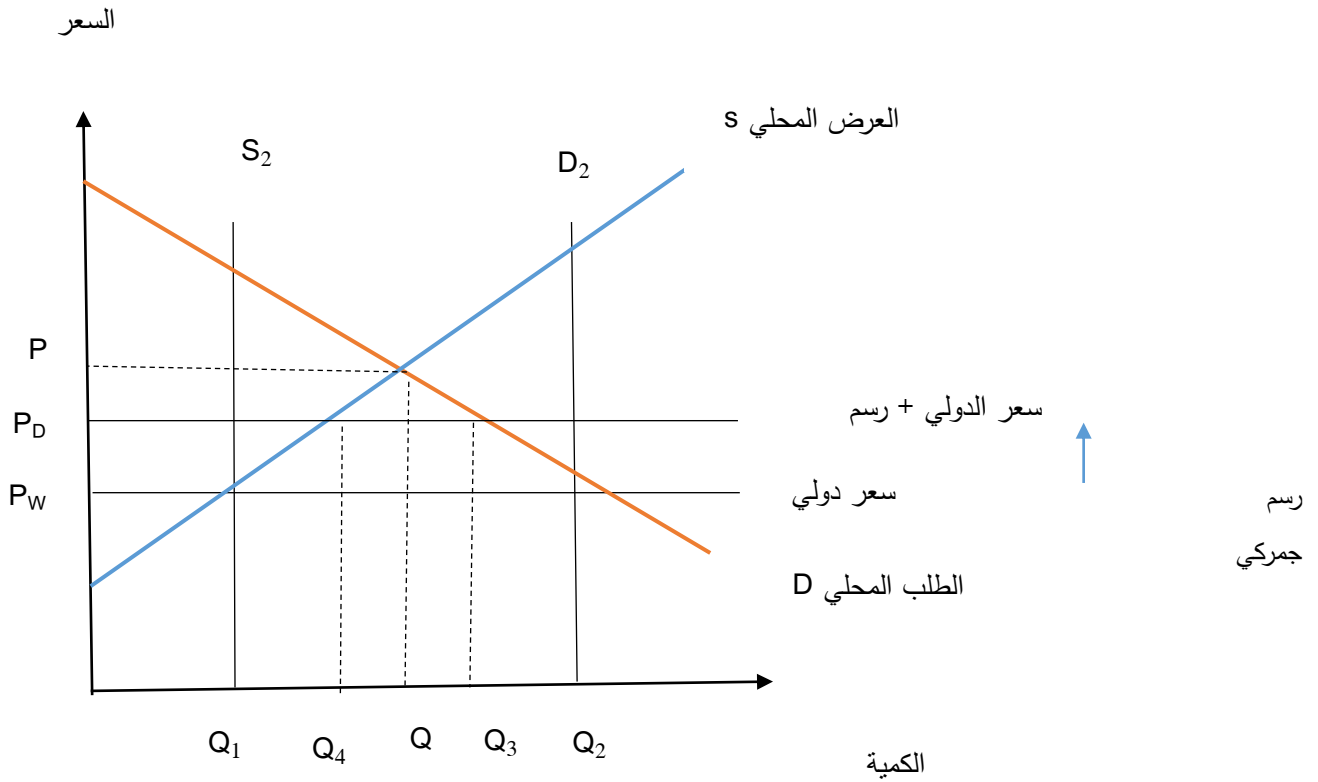
سادسا: أثر الضرائب الجمركية على الواردات

ان فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة يؤدي الى ارتفاع أسعار السوق المحلية، حيث أن المستورد يضيفها الى تكلفة السلع المستوردة، وبما أن ارتفاع الأسعار يؤدي لتقليل الطلب فان الرسوم الجمركية المرتفعة تؤدي لتقليص الواردات، أما ارتفاع الرسوم الجمركية بشكل كبير فقد يؤدي الى منع الاستيراد كلية.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين الرسوم الجمركية و الواردات :

¹: داودي فيصل، " مرجع سبق ذكره"، ص 60

شكل رقم (1) : أثر الرسوم الجمركية على الواردات



المصدر: مداني لخضر، "تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية"، مذكرة ماجستير ، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 17

الفرع الثاني: نظام الحصص، مفهومه وأنواعه

أولاً: مفهوم نظام الحصص: يمكن تعريف نظام الحصص بشكل مختصر بأنه: "تحديد أكبر كمية من السلع

و الخدمات الممكن استيرادها من الخارج في وقت معين كان تكون سنة مثلاً؛

و يعرف أيضاً: "هو نظام تقوم الدولة بمقتضاه فرض حصص كمية على الواردات التي يتم استيرادها من الخارج، أي الحد الأقصى على الكمية المستوردة من الواردات من سلعة محددة".

على سبيل المثال يمكن أن تفرض الدولة حصة كمية على الواردات من السجائر من الخارج بحد أقصى مليار سيجارة سنوياً، وعندما يصل رقم الواردات من السجائر إلى هذا الحد تغلق جميع منافذ الدولة البرية و البحرية و الجوية أمام أي واردات من الخارج من السجائر، وعلى مستوردي السجائر الانتظار للعام القادم إذا ما رغبوا في الاستيراد مرة أخرى، ويعد نظام الحصص من أشكال التدخل في التجارة الخارجية للدولة، و ينظر إليه على انه من الممارسات غير العادلة لأنه يؤثر في أسواق السلع التي يتم الاتجار فيها بقرارات إدارية.

و يعرف بأنه: "تلك القيود التي تم وضعها على عملية الاستيراد التي تهدف إلى الأغراض التالية:

- حماية الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ موازاة مع تطبيق هذه القيود عند الإنتاج أو الاستهلاك؛
- ضمان الكميات الأساسية من الموارد الأولية المنتجة على مستوى السوق الوطني للصناعة الوطنية التحويلية طبقاً للمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقات التي تكون الجزائر طرفاً فيها؛
- وضع التدابير الضرورية لاقتناء أو توزيع المنتجات حيز التنفيذ تجنباً لوقوع الندرة؛
- الحفاظ على التوازن المالي الخارجي و التوازن في السوق (حسب ما تم تعريفه في الجريدة الرسمية)¹.

ثانياً: أنواع نظام الحصص: تتمثل الأنواع في الرخص الممنوحة للمستوردين وهي نوعان حسب ما جاء بالجريدة الرسمية:

➤ رخص الاستيراد أو التصدير التلقائية: يقصد برخص الاستيراد أو التصدير التلقائية تلك الرخص التي تمنح في كل الحالات التي يقدم فيها طلب، والتي لا تدار بطريقة تفرض فيها قيود على الواردات أو الصادرات، وتفتح رخص الاستيراد أو التصدير لكل شخص طبيعي أو معنوي يستوفي الشروط القانونية و التنظيمية المطلوبة للقيام بعمليات الاستيراد أو تصدير المنتجات الخاضعة للرخص التلقائية، وتقدم طلبات رخص الاستيراد التلقائية في أي يوم عمل قبل عملية جمركة البضائع ؛

➤ رخص الاستيراد غير تلقائية: يقصد برخص الاستيراد غير التلقائية تلك الرخص التي لا ينطبق عليها تعريف رخص الاستيراد أو التصدير التلقائية، ويجب أن لا تفرض إجراءات الرخص غير التلقائية قيوداً أو اختلالات على تجارة الواردات أو الصادرات، إضافة على تلك المقررة في القيد (قيد الاستيراد أو التصدير) ؛ تتوافق إجراءات الرخص غير التلقائية في مجمل تطبيقها و مدتها مع التدابير التي تهدف لوضع حيز التنفيذ و لا تفرض عبئاً إدارياً أثقل مما هو اشد ضرورة لإدارة هذه التدابير .

يحق لكل متعامل اقتصادي شخص طبيعي أو معنوي استوفى الشروط المطابقة للتشريع و التنظيم الساري المفعول أن يطلب رخصاً و أن يأخذ طلبه بعين الاعتبار و على قدم المساواة.

في حالة عدم منح الرخص يجب تبرير الأسباب و تبليغها للمتعامل الاقتصادي، و يجب أن تكون مدة صلاحية الرخص معقولة، و يجب أن لا تعيق الواردات ذات المصدر البيع إلا في الحالات

الخاصة التي تكون فيها الواردات ضرورية لتلبية الاحتياجات غير المتوقعة على المدى القصير،

تخضع إدارة الحصص عند الاستيراد أو التصدير بواسطة الرخص غير التلقائية إلى مايلي²:

- تنشر كل المعلومات ذات الصلة بما فيها الحجم الإجمالي أو القيمة الإجمالية للحصص التي ستطبق و كذا توزيعها على البلاد عند الاقتضاء و تواريخ اقتنائها و غلقها و كل تعديل يتعلق بذلك بطريقة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين بالاطلاع عليها ؛
- عند منح الرخص يأخذ بعين الاعتبار تلك التي تتوافق مع كمية منتج ذي أهمية اقتصادية ؛

¹: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، السنة 2015، ص 11،12،13

²: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، السنة 2015، ص 13

- تأخذ بعين الاعتبار لدى توزيع الرخص الواردات السابقة التي قام بها صاحب الطلب وفي حالة عدم استعمال الرخص كليا تقوم الإدارة المكلفة بمنحها للرخص بفحص الوضعية حسب المبررات المقدمة مع الأخذ بالحسبان عند توزيع جديد للرخص؛
- يتمتع الحاصلون على الرخص بحرية اختيار مصادر الواردات في حالة الحصص الخاضعة لرخص غير مقسمة بين البلدان الواردة، وفي حالة توزيع الحصص بين البلدان الموردة يجب أن يشار إلى اسم البلد أو البلدان في الرخص الممنوحة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية غير تعريفية

تتعدد أدوات السياسة التجارية للدولة والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة تبعا للنظام الاقتصادي السائد، ومنه سنتطرق الى البعض منها:

الفرع الأول: سعر الصرف، مفهومه وأدواته

يعد سعر الصرف الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، إذ انه يحد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات الخارجية.

أولاً: مفهوم سعر الصرف: يمكن أن نذكر عدة تعاريف لسعر الصرف تجتمع في مفهوم واحد:

يعرف سعر الصرف على انه عدد وحدات العملة الوطنية التي تسلتزم دفعها لشراء واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية؛¹

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين)، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي و السعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.²

ثانياً: أدوات سعر الصرف: هي مجموع الإجراءات و القرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختيار و تحديد نظام الصرف المتبع التي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية و الأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها، و هذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية و يتعين استخدامها مع وسائل أخرى في إطار سياسة اقتصادية متجانسة.³

و من بين أهم أدوات سياسات سعر الصرف نذكر:

¹: الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص 96

²: عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2003، ص 103

³: حنان لعروق، " سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي"، مذكرة مكملة لشهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص 64

- تخفيض قيمة العملة: يقصد بالتخفيض التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدولة الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكل في ميزان مدفوعاتها قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات و ذلك لتصحيح فالاختلال¹؛
- و لتخفيض العملة أسباب متنوعة تتجلى في مايلي:²
- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، على اعتبار أن التخفيض يحفز و يشجع التصدير و يقيد الاستيراد كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و يحث على إعادتها ؛
 - ارتفاع دخول المنتجين المحليين: يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة و تخفيض عبء مديونتها الخاصة؛
 - معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجع التوسع في الصناعات التصديرية ؛
 - يعتبر تخفيض سعر الصرف بمثابة إجراء أولي لانتهاج سياسة نقدية تضخمية .
- ثالثا: سياسة الرقابة على الصرف : يقصد بمراقبة الصرف أو مراقبة النقد كل تدخل من جانب السلطات النقدية يرمي إلى التأثير في سعر الصرف، وقد تعددت طرق التدخل في الصرف منذ بدء الأزمة النقدية 1931 إذا التجأت الدول إلى اتخاذ تدابير استثنائية الغرض منها إما منع المضاربة أو منع تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج أو مراقبة حيازة الأفراد للنقود الأجنبية أو منع نقل الديون الأجنبية أو تقليل الواردات³ و سياسة الرقابة على الصرف لها عدة أهداف تتمثل أهمها في مايلي:⁴
- زيادة القيمة الخارجية للعملة: تلجأ بعض الدول إلى الرقابة على الصرف الأجنبي لكي تحافظ على قيمة مرتفعة لعملتها، حيث تثبت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق، وعندما تصبح عملتها أعلى بالنسبة للعملة الأجنبية الأخرى
 - و لذلك تدفع هذه الدولة مبالغ اقل للدول الأخرى من عملتها مقابل استيراد السلع أو تسديد ديونها الخارجية؛
 - تخفيض القيمة الخارجية: يتبع بعض الدول سياسة الرقابة على الصرف للمحافظة على قيمة مخفضة لعملتها و ذلك من اجل تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات و رفع المستوى العام للأسعار في الدولة.
 - استقرار أسعار الصرف: قد تستخدم الرقابة على الصرف الأجنبي لتجنب تحقيق استقرار في أسعار الصرف التي يؤدي تقلبها إلى ضرر الصناعة و التجارة و ذلك بدلا من دخول الحكومة للسوق كبائع أو مشتري للعملة ؛

¹: موردخاي كريانين، " الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات"، ترجمة محمد إبراهيم منصور، على مسعود عطية، دار المريخ ، الرياض، السعودية، 2007،ص342

²: زينب حس عوض الله، " الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2004،ص 293

³: احمد بديع بليح، " الاقتصاد الدولي"، كلية الحقوق ، جامعة منصور، مصر، 1993،ص 79

⁴: احمد مندور، " مقدمة في الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص 139-142

- الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج: حيث أن تصدير الذهب و رؤوس الأموال لا يمكن أن يتم بترخيص من السلطة التي تقوم بالرقابة على الصرف الأجنبي التي تستطيع منع مثل هذا النوع من العمليات و بهذا الشكل تحافظ أيضا على العملات الأجنبية النادرة ؛
- حماية الصناعة المحلية و الحد من استيراد السلع غير الضرورية: يمكن حماية الصناعات المحلية عن طريق مراقبة الصرف و ذلك من خلال التحكم في الواردات من السل المنافسة، كما يمكنها أن تقيد الواردات من السلع الترفيهية لتمنح تراخيص لاستيراد السلع الضرورية فقط و هكذا يمكن استخدام العملات الأجنبية بطريقة مفيدة
- زيادة دخل الحكومة و تنمية مركزها الاقتصادي: تمكن الرقابة على الصرف الأجنبي من زيادة دخل الحكومة، من خلال القيام البنك المركزي بالدولة لبيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار أعلى من معدلات شرائها من الأسواق الدولية، و يذهب هذا الفرق إلى الحكومة كما أنها تساعد الدولة في ضمان مركزها الاقتصادي مع الدول الأخرى؛
- تسديد الدين الخارجي: أي الحصول على العملات الأجنبية و المحافظة عليها بغرض استخدامها في تسديد أقساط الدين الخارجي و الفوائد المستحقة عليه.

الفرع الثاني: سياسة الإغراق

أولاً: مفهوم سياسة الإغراق: هو سياسة تنتهجها الدول او الشركات الاحتكارية، قصد اكتساب حصة اكبر في السوق او الدخول الى أسواق جديدة، و هو احد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار في الداخل و تلك السائد في الخارج ، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا اليه نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة في الأسواق الوطنية الى الأسواق الأجنبية، و التعريف الشائع للإغراق هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي.

و لعل اشمل التعريفات و ادقها بأنه : " بين السلعة في الأسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به نفس السلعة و بنفس الشروط في السوق الداخلية".

ويعتبر الإغراق من الممارسات القديمة في التجارة الدولية، و كانت الدول تقوم بحماية نفسها من الإغراق عن طريق فرض رسوم ضده، ومع تطور التجارة الدولية جاءت اتفاقية الجات لتنظيم هذه الممارسات حيث ان المادة السادسة من اتفاقية الجات 1994 تسمح الدول الأعضاء بتطبيق إجراءات مضادة للإغراق ضد السلع المستوردة التي ينخفض سعر تصديرها عن قيمتها الحقيقية أي عادة سعرها في السوق المحلي للدولة المصدرة اذا كانت تسبب او تحقق اضرار بفرع صناعة وطنية قائمة بالدولة المستوردة، ولقد عالجت المادة6 من اتفاقية الجات 1994 قواعد متعلقة بإثبات وجود الإغراق و تحديد الإجراءات اللازم اتباعها من اجل فتح تحقيق لإثبات الإغراق، و بمقتضى الاتفاقية شكلت لجنة بمنظمة التجارة العالمية تهتم بإجراءات مقاومة الإغراق تتكون من ممثلين لكافة الدول الأعضاء.

ووفقا لنصوص الاتفاقية فان الدول المتضررة من حدوث اغراق من قبل دولة او دول أخرى عليها تقديم الدليل على ذلك، مع اثبات ان هذا الإغراق يلحق الضرر بصناعاتها الوطنية، و يتم التحقيق من قبل منظمة التجارة

العالمية على ان يزيد قدرتها عن عام يلتزم اطراف النزاع بتقديم ادلة الاثبات او النفي خلال مرحلة التحقيق و في حال إقرار اللجنة تعرض الدولة للإغراق يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الاضرار المترتبة على الإغراق و ذلك من خلال فرض تعريف جمركية تلغي اثر انخفاض السعر.¹

ثانيا: أشكال الإغراق: ويمكن ان نميز بين ثلاثة أشكال منه²:

• الإغراق الاقتصادي: ويظهر عندما تقوم الدول بدعم المصدرين المحليين عن طريق اعانات الإنتاج التي تسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج؛

• الإغراق الاجتماعي: يقصد به اعتماد بعض البلدان في صناعتها على يد عاملة رخيصة، وكذلك ضعف أو انعدام الحماية الاجتماعية، ففي مثل هذه الحالات تتغلب الصناعات المعتمدة على الأجور المنخفضة و التكاليف الاجتماعية الزهيدة؛

• الإغراق النقدي: ويوافق المحافظة على معدل صرف منخفض مقابل المعاملات الأخرى، وهذا بتقييم العملة الوطنية بأقل من قيمتها الحقيقية ودعمها للصادرات المحلية.

ثالثا: أنواع الإغراق وأثاره:

➤ أنواعه: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإغراق³:

• الإغراق العارض او الاستثنائي: الذي يفسر ظروف استثنائية طارئة كالرغبة في التخلص من فائض سلعة معينة في اخر الموسم فتعرض في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة ؛

• الإغراق قصير الاجل او المؤقت: والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من اجله كخفض مؤقت لأسعار البيع قصد غزو أسواق جديدة بغرض النفاذ اليها او الرغبة في درء المنافسة الأجنبية للدفاع عن السوق المحلية ؛

• الإغراق الدائم: المرتبط بسياسة دائمة تستند الى وجود احتكار في السوق الوطنية المتمتعة بالحماية الجمركية، ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها وهو ما يجعل من السهل على المحكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرض على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه وخاصة بحسب مرونة الطلب السائد به، فحيث المرونة القليلة يبيع بثمان مرتفع وحيث المرونة الأعلى يبيع بثمان منخفض.

➤ أثار الإغراق: تختلف اثار سياسة الإغراق من وجهة نظر الدولة المستوردة عنها من جانب الدولة المصدرة و لهذا سوف نتعرض لكل منها على حدى.

• أثر سياسة الإغراق على الدولة المستوردة: تضع سياسة الإغراق أنصار الحرية التجارية في موقف حرج القائم على صعوبة التوفيق بين سياسة حرية المبادلات التي يطالبون بها و بين سياسة العدوانية الكامنة في

¹: سامية بوطمين، " انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص117

²: عبد المطلب عبد الحميد، " اتجاهات الاستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة المصرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، مداخلة في مؤتمر إدارة الاستثمار و التصدير، أهم تحديات العصر 21، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، أكتوبر، 1996، ص 137

³: سامية بوطمين، " مرجع سبق ذكره"، ص 120

الإغراق، فهم لا يرون في الإغراق المستمر خطورة بل منفعة يجني ثمارها المستهلك الوطني او المنتج الذي قد يوفر له المغرق الموارد اللازمة لتوسيع القاعدة الصناعية، و لكنهم يجدون في الإغراق المؤقت سياسة تبرر التدخل لاتقاء اثارها التي قد تلحق ضررا بالصناعات الوطنية التي تنتج سلع منافسة لسلع المغرق الأجنبي، و بالتالي لابد من حماية الاقتصاد الوطني من مخاطره بفرض القيود على حركات السلع التي يراد بها اغراق السوق الوطني و القضاء على المنافسة فيه؛

- أثر سياسة الإغراق على الدولة المصدرة: تؤدي هذه السياسة وخاصة الإغراق الدائم الى زيادة حجم الصادرات وبالتالي زيادة مستوى الدخل الموزعة باستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بالكامل
- وعليه تحصل الدولة على ميزان تجاري ملائم جدا.

رابعاً: الحقوق المضادة للإغراق: لقد نصت المادة السادسة من اتفاقية الجات على تحريم الممارسات المتعلقة بالإغراق لتحقيق المنافسة الكاملة بين أطرافها المتعاقدة، وفي حالة مخالفة هذا الحظر تعطي الاتفاقية الحق للبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تسمى بحقوق مكافحة الإغراق، والتي تمثل خروجها صريحا على أحد المبادئ الأساسية ل OMC: مبدأ تثبيت الحقوق الجمركية و التخفيض المتوالي لها.

و تمثل الحقوق المضادة للإغراق حق جمركي إضافي يفرض على المنتج المستورد من البلد مصدر الإغراق بهدف الاقتراب من السعر الحقيقي للمنتج و تخفيف الاضرار التي لحقت بالصناعة الوطنية، و قد حددت الاتفاقية مدة فرض الرسم و مقداره فقد نصت المادة الحادية عشر من الاتفاق على ان الرسم يظل ساريا بالمقدار و المدى اللازمين لمواجهة الإغراق الذي يسبب الضرر على ان ينتهي في موعد لا يتجاوز خمسة سنوات من تاريخ فرضه، ما لم يكن هناك ما يؤكد ان انقضاء الرسم سيؤدي الى استمرار او تكرار الإغراق و الضرر.

ولا شك ان قدرة البلدان المتخلفة على تطبيق إجراءات مكافحة الإغراق محدودة بالنظر الى ما يتطلبه اثبات الإغراق والاضرار المترتبة عليه من توافر إمكانيات مادية وفنية، كما ان الواقع الفعلي وما جرت عليه الممارسات الفعلية للدول المتقدمة أثبتت انها تستخدم نصوص مكافحة الإغراق لأغراض حمائية.

خامساً: تدابير مواجهة الإغراق : يعد توافر علاقة سببية بين الإغراق و الضرر العنصر المحرك لفرض تدابير مكافحة هذا النمط من أنماط السلوك التجاري الدولي غير المشروع، فلا بد من وجود رابطة فعلية و منطقية بين القيام بالإغراق و حدوث الضرر، فقد يحدث الإغراق و الضرر معا و لكن دون ارتباطهما بينهما، و هكذا فان اغراقا قد يتم بمعدلات مرتفعة دون ان يؤدي ذلك حتما الى الاضرار بالدولة المستوردة، التي قد تصيبها هذه الاثار نتيجة عوامل اجنبية أخرى ليس من بينها الإغراق كالكماش الطلب و التغيرات في أنماط الاستهلاك و أساليب التجارة التقليدية و المنافسة بين المنتجين الأجانب و المحليين و التطورات في التكنولوجيا و أداء التصدير و إنتاجية الصناعة المحلية، و لكي تثبت الدولة المستوردة وجود اغراق غير مشروع لابد من :

- وجود وقائع ثابتة لدى الدولة المستوردة فلا يكفي وجود مزاعم او تكهنات؛
- وجوب التحقق من الوقائع الثابتة للضرر او إمكانية حدوثه كتوقع زيادة كبيرة في الاستيراد؛
- شروع الدولة المستوردة في اجراء تحقيق فوري مستند الى ادلة في حالة تقدم صناعة محلية ما بشكوى ضد

الإغراق؛

➤ أن تقوم الجهات المسؤولة في اتفاقية الجات بإجراء تحقيقات في مدة أقصاها سنة.

الفرع الثالث: الإعانات

أولاً: تعريفها: يقصد بالإعانات كأحد أدوات السياسة التجارية تلك المساعدات و المنح المالية المباشرة و غير المباشرة التي تقدمها الدولة لصناعة أو منتجات معينة، وكذا كل الإجراءات التي يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية، وتدعيم مركزهم التنافسي، سواء من الناحية الكمية (حجم الصادرات) أو كيفية (نوع المنتجات) أو الخدمات المقدمة .

و الإعانة للإنتاج (التصدير) هي مساعدة مالية من الدولة لصناعة معينة، بنسبة مئوية من القيمة المنتجة أو المصدرة (إعانة قيمية)، أو بمبلغ معين عن كل وحدة منتجة أو مصدرة (إعانة نوعية).
و تعرف المنظمة العالمية للتجارة الإعانة فإنها كل تدخل للسلطات العمومية من أنها شأنه أن يمنح ميزة للمستفيد من هذا التدخل¹.

ثانياً: أنواع الإعانات : يمكن أن تصنف الإعانات الى صنفين²:

➤ الإعانات المباشرة: وهي الإعانات والمساعدات المقدمة مباشرة الى الشروع بغرض تحسين دورة الاستغلال، وتقدم في شكل مبالغ مالية محسوبة على أساس قيمي أو نوعي؛
➤ الإعانات غير المباشرة: وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات بغرض تحسين حالته المالية، ومن الأمثلة على ذلك:

- الإعفاءات الضريبية: ومنها الاستثناء من بعض الضرائب أو انخفاض من معدلاتها أو رد ما دفع مناه، أو اعفاء جزء من الأرباح من الضرائب إذا ما أستخدم في أغراض معينة هدفها زيادة إنتاجية المشروع؛
- التسهيلات الائتمانية: سواء ما تعلق منها بالقروض قصيرة الأجل أو القروض طويلة الأجل وذلك بخفض أسعار الفائدة، وزيادة حجم السلفيات، والتسامح في أجال الدفع؛
- تقديم بعض الخدمات التي تسهل للمصدرين من الوصول الى الأسواق العالمية، كالدعاية تسهيل الاتصالات بالمستوردين المحليين، وإقامة المعارض.

¹: مصطفى عز، "العرب سياسات و تخطيط التجارة"، الدارة المصرية البنانية، د.ط، القاهرة، 1988، ص 173.

²: مصطفى عز، " مرجع سابق"، ص 174

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سنتناول في هذا البحث رض للدراسات السابقة لموضوع الدراسة بغية الإلمام الجيد بمحاور الموضوع وإبراز مميزات الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات العربية

1. أحمد القاسمي، نور الدين قدح، " دور السياسة التجارية في علاج ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1970-2019"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، ميدن العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية.

نتائج الدراسة

- تعتبر السياسة التجارية احدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تعالج الاختلال في ميزان المدفوعات و تعمل على تنظيم التبادلات الخارجية من خلال تنشيط الصادرات و تنظيم الواردات؛
- ان اختيار النمط الحمائي بالنسبة للجزائر جاء نتيجة عدم قدرتها على خلق تنوع في هيكل صادراتها و اعتمادها على مصدر إيرادات وحيد، فتعتمد على ترشيد النفقات عبر أنظمة الحماية التجارية كالرسم الجمركي و أنظمة الحصص و تراخيص الاستيراد و سياسة تخفيض العملة من أجل جعل صادراتها مقاومة في سعر أكبر؛
- بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية للرفع من الصادرات خارج المحروقات الا أنها لم تتجح في زيادتها، حيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال 60% من اجمالي الصادرات نتيجة غياب استراتيجية للدعم و غياب المتابعة و الرقابة على المشاريع الموجهة للتصدير؛
- ظهور أثر انخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري في جانب الصادرات بينما تتفاعل الواردات بطريقة غير مباشرة مع هذا الانخفاض نتيجة توجه الدولة لترشيد الاستيراد عبر استخدام أدوات الحماية التجارية لتفادي العجز في ميزان المدفوعات.

2. ساعد بحلي، رشيد حراق، " أثر نظام الحصص في التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، الفترة 2015-2018.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى:

- أن لنظام الحصص أثر إيجابي بنسبة ضئيلة على الواردات، من ذلك اثره الإيجابي على تخفيض فاتورة الواردات و زيادة الناتج المحلي لكن بنسبة ضئيلة؛
- توصل الى أن لنظام الحصص أثر سلبي على أسعار الاستهلاك نظرا لزيادة أسعار بعض سلع بشكل ملحوظ في السوق المحلي/ كما له أثر على مؤشر سوق الصرف و سعر الصرف سلبا ؛
- فيما يخص علاقة النمو الاقتصادي - الواردات-، فالواردات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية و المواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برنامج الاستثمار المقرر في خطط التنمية؛
- تحرير الواردات يؤدي الى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق تحديث وسائل الإنتاج الضرورية الأمر الذي يؤدي الى خفض الأسعار، ان تحرير الواردات يؤدي الى تخفيض الإنتاج الوطني

و ذلك بدفع المنتجين المحليين الى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم سواء في السوق المحلية أو الأسواق الخارجية، وذلك من خلال وضع جهاز انتاجي قوي ؛

➤ أما عن أثر نظام الحصص على الواردات من حيث الاعتماد على الخارج لتحقيق احتياجات المستهلك و زيادة نسبة الواردات الاستثمارية كانت في فترة الدراسة 2015 الى سنة 2018، و من خلال المعلومات و الأرقام المتحصل عليها تظهر مساهمة هذا النظام في زيادة النمو الاقتصادي و لكن بنسبة ضئيلة جدا لأن الواردات الاستهلاكية لا تمثل الا نسبة ضئيلة من الواردات لا تفوق 20%، أما على مستوى الواردات الاستثمارية لم يحقق النمو المرجو.

3. بلال حوار، هارون بوساوي، " أثر التعريف الجمركية على التجارة الخارجية"، دراسة حالة ما بين (2001-2016)

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق عدة نقاط أهمها:

- التطرف لمفهوم و طبيعة التعريف الجمركية
- التعرف على مختلف معدلات التعريف الجمركية في النظام الجمركي الجزائري قبل و بعد الإصلاحات التي سنتها ؛
- منافسة تأثير التعريف الجمركية على التجارة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل التحرير الكامل للتجارة الخارجية و المساعي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ؛
- محاولة ابراز اثر التعريف الجمركية على الصادرات و الواردات الجزائرية.

و توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- عرفت معدلات التعريف الجمركية عدة تخفيضات منذ بداية التسعينات من 6 معدلات الى 3 معدلات خلال السنوات 2002، 2004، 2008، و هو ما يتماشى و متطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ؛
- تأثير التعريف الجمركية على الواردات أكثر منه على الصادرات؛
- تأثير السياسة الجمركية على ميزان المدفوعات يظهر في التأثير على الواردات بشكل خاص من خلال محاولة امتصاص الفوائد المحققة عن طريق تخفيض معدلات التعريف الجمركية ؛
- من خلال متابعة تطور الواردات الجزائرية فتعتبر اكثر تنوعا و تمتاز بالزيادة المستمرة؛
- ارتفاع مستوى الصادرات لم يكن نتيجة قدرة تصديرية، واستراتيجية فعالة انما منتجة الاستفادة من الطلب الخارجي على المواد الاستراتيجية (النفط و مشتقاته) هو ما ساهم في ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية؛
- ان التحرير الكامل للتجارة الخارجية للجزائري سعي منها للانضمام و تعرض للعجز على المدى القصير في ظل غياب اليات تنهض بالقطاع الصناعي و الزراعي الموجه أساسا للتصدير ؛
- عرفت الحصيلة الجمركية تطورا ملحوظا خلال الفترة 2001 الى 2015 و ذلك مع تخفيض المعدلات الجمركية الى 3 معدلات في 2002، وهذا ما خفض من الضغط الجمركي و تشجع على الاستثمار؛

➤ تستخدم الجزائر نظام تراخيص الاستيراد لغايتين أساسيتين هما: حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية من جهة وتخفيض فاتورة الواردات من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1. د.خالد عبد الحميد حسانس عبد الحميد، "السياسة الاقتصادية الفعالة ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة المصرية"، دراسة تحليلية. تهدف هذا الدراسة الى مايلي:

➤ تحديد فرص زيادة الإيرادات العامة للدولة ؛

➤ تحديد فرص خفض النفقات العامة للدولة ؛

➤ تحديد فرص خفض الدين المحلي و الوصول به الى الحدود الامنة وفقا للمعايير الدولية .

2. د.سهيل مقابل، د.محمود هيلات، "دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الازمات المالية والاقتصادية " .

يهدف هذا البحث الى التعرف على اهم السياسات و التدابير الاقتصادية الحكومية التي اتخذتها السلطات الرسمية الرقابية في الأردن و بعض الدول العربية الأخرى المتمثلة بالبنوك المركزية و هيئات الأوراق المالية لمواجهة الأزمات الاقتصادية لاسيما الأزمة المالية العالمية و تداعياتها المستمرة و تقييم تلك السياسات فيما اذا كانت احترازية أم جاءت كردود أفعال بعد حدوث الازمات، كما يهدف الى ابراز أهم السياسات و التدابير التي يمكن اتخاذها لمواجهة الأزمات المالية و الاقتصادية المستقبلية و التصدي لها أو التحقيق من وطأتها بين البحث تبين السياسات والإجراءات الدولية والحكومية لمواجهة الازمة المالية العالمية فالدول العربية المصدرة للنفط ركزت على اتباع سياسات مالية توسعية وتحفيزية خاصة من خلال زيادة الانفاق الحكومي و تعزيز السيولة المحلية.

3. د.وفاء سعد إبراهيم يوسف، "تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة في مصر".

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر السياسة في مصر على معدل البطالة في مصر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980 - 2017 من خلال استخدام نموذج انحدار الخطي متعددة و بالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية Time Series Dater خلال فترة الدراسة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم باختصار عرض السياسة التجارية في الفكر الاقتصادي في أدبيات مختلفة، مع عرض و تحليل السياسة التجارية المصرية، كما تم تحليل كل من معدل التعريفية الجمركية و الصادرات و الواردات المصرية خلال فترة الدراسة كما تم تناول مفاهيم معدل البطالة و الفكر الاقتصادي ، ثم عرض و تحليل نتائج القياس.

و توصلت الدراسة الى أن هناك تأثير سلبي للسياسة التجارية ممثلة في مؤشر الإيرادات الضريبية من التجارة الدولية كنسبة من اجمالي الإيرادات على معدل البطالة، كذلك توصلت الى التأثير السلبي لمعدل الاستثمار على معدل البطالة مع العلم ان المتغيرات لها معنوية إحصائية.

المطلب الثالث : القيمة المضافة

من خلال هذه المذكرة قمنا بتحليل الإجراءات المتخذة فمنها من ألغيت و منها ن درجت مؤخرا، كما أنه كان فرصة لتقييم تلك المخططات من خلل فترات أوسع و أثبتنا مجددا أن الاقتصاد الجزائري لا يرقى بعد الى المستوى المطلوب و الأهداف المرغوبة .
كما أنه سلطنا الضوء على الأساليب التنظيمية الجديدة وإمكانية نجاحها للتقليل من الواردات وتشجيع المنتج الوطني.

خاتمة الفصل

يعبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموعة الإجراءات و اللوائح و التشريعات التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية في التنمية، فكل الدول مهما كان توجهها الاقتصادي و درجة تنميتها، تتدخل في إدارة و توجيه تجارتها الخارجية وهذا بحجج متعددة اقتصادية منها حماية الصناعة الناشئة جذب رؤوس الأموال الأجنبية، معالجة البطالة و حجة السياسة التجارية الاستراتيجية و غير الاقتصادية كحجة الدفاع و الأمن، المحافظة على الأساليب السعرية كالرسوم الجمركية و الكمية كالحصص الإدارية كترخيص الاستيراد و المعايير التقنية الصحية و البيئية حيث أن تختلف درجة التدخل من دولة الى أخرى تبعاً لدرجة تنمية هذا البلد و موقعه في التقسيم الدولي.

ويمكن قياس درجة ومدى درجة هذا التدخل من خلال السياسات والأساليب المتبعة في إدارة قطاع التجارة الخارجية تتكون السياسة التجارية، فتكون السياسة التجارية أكثر انتاجاً و شفافية كلما اعتمدت على الرسوم الجمركية، بينما تتصف بالحمائية كلما اعتمدت على الأساليب الكمية كالحصص و التراخيص في تنظيم هذا القطاع الحساس.

تمهيد

تزايد فاتورة الواردات سنويا لم يقابله زيادة في الصادرات خارج المحروقات، الامر الذي دفع بالجزائر الى إعادة النظر في سياستها التجارية وذلك من خلال سن عدة اليات و إجراءات تهدف الى تقليص الواردات و ذلك من خلال إصلاحات اقتصادية تتمثل في تامين الإنتاج الوطني و كبح الواردات من خلال تعزيز أداة الرقابة، ومن بين هذه الإجراءات المتخذة نذكر منها: التعريف الجمركية، نظام الحصص و قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد وغيرها من التدابير التي تصب كلها من اجل الإنتاج المحلي وتقليص فاتورة الواردات. وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا الفصل.

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

المبحث الأول: واقع منظومة الواردات في الجزائر

يشكل جانب الواردات من السلع والخدمات في التجارة الخارجية جزء هاماً للاقتصاد المحلي، حيث يحصل من خلاله على السلع والخدمات التي لا يمكن انتاجها أو عرضها بميزة نسبة أفضل من الدول الأخرى، حيث تختلف تعاريف الواردات عند علماء الاقتصاد لكل حسب منظوره و تختلف أيضاً من منظور الدول كل حسب درجة تطور التجارة الخارجية به، وأيضاً حسب متطلبات كل دولة باختلاف احتياجاتها لكن بمعنى لا يختلف في مضمونه و يصب في التجارة الخارجية

المطلب الأول: تطور نظام الواردات في الجزائر

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة بالخارج التي يتم استيرادها بغية استهلاكها و استخدامها داخل الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: واقع الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

الجدول رقم (1): يمثل تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

(الوحدة: مليون دولار)

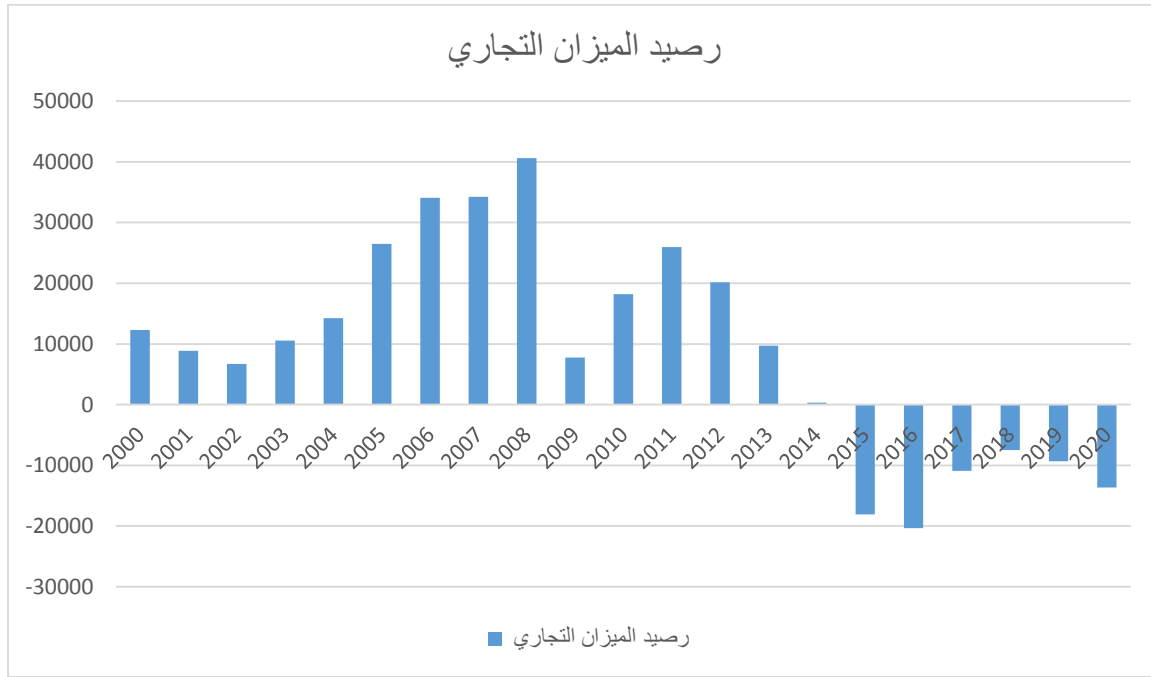
السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	21650	9350	12300
2001	19090	10213	8877
2002	18710	12010	6700
2003	24460	13920	10540
2004	32217	17954	14263
2005	46334	19857	26477
2006	54741	20681	34060
2007	60590	26348	34242
2008	78590	37993	40597
2009	45186	37402	7784
2010	57091	38885	18206
2011	72889	46927	25962
2012	71736	51569	20167
2013	64713	54984	9729
2014	59996	59670	326
2015	34566	52649	-18083

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

2016	29060	49430	-20370
2017	35132	46059	-10927
2018	41115	48573	-7458
2019	35312	44632	-9320
2020	21925	35547	-13622

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

الشكل رقم (2): تمثيل بياني يمثل تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم 1

من خلال تحليلنا للجدول رقم 1، تبين لنا ان الميزان التجاري سجل طيلة الفترة (2000 - 2014) فاضا بقيم متذبذبة ، حيث يأخذ أكبر قيمة له خلال الفترة عام 2008 بقيمة 40597 مليون دولار ، وأدنى قيمة له سنة 2014 ب 326 مليون دولار امريكي و سجل عجزا عام 2015 بقيمة 18083 مليون دولار ليستمر العجز للسنة اسنة 2020، و هذا الانخفاض راجع الى الظروف الاقتصادية انخفاض الطلب على النفط و انخفاض أسعارها، واستمر الانخفاض في رصيد الميزان التجاري في السنوات الموالية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط و تراجع عائدات الصادرات ، حيث نلاحظ ان القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست بنفس المعدل الذي ارتفعت بها الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة.

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

الفرع الثاني: نسبة تغطية صادرات الجزائر لواردها

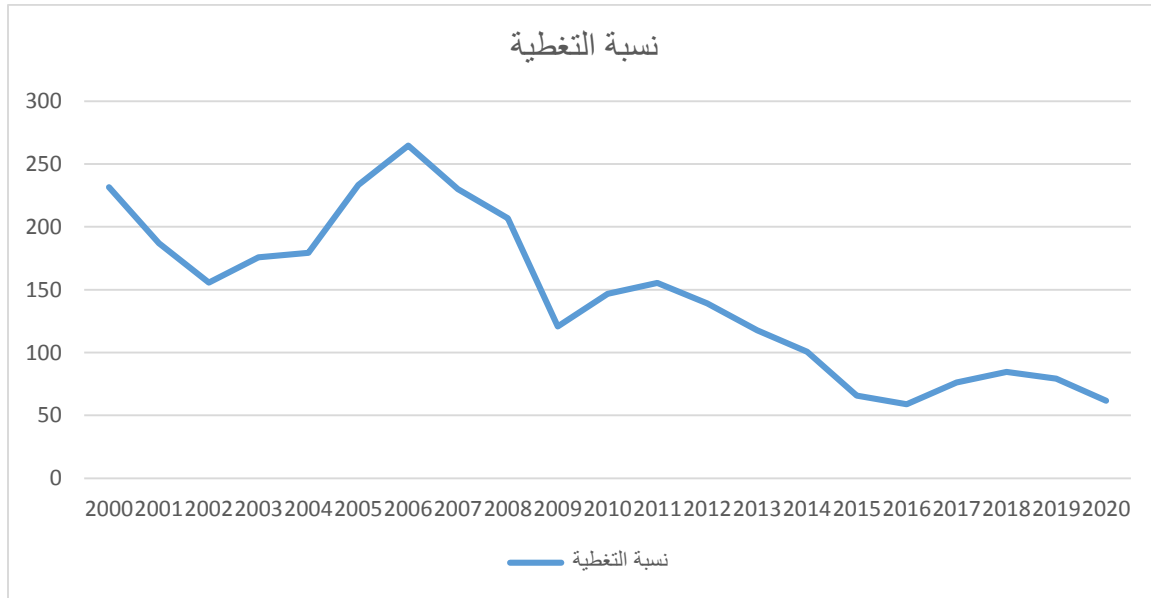
الجدول رقم (2): يمثل نسبة تغطية الصادرات الجزائرية لواردها خلال الفترة (2000 - 2020)

(الوحدة: نسبة مئوية %)

السنة	نسبة التغطية	السنة	نسبة التغطية
2000	231,55	2011	155,32
2001	186,91	2012	139,10
2002	155,78	2013	117,69
2003	175,71	2014	100,54
2004	179,44	2015	65,65
2005	233,33	2016	58,79
2006	264,96	2017	76,27
2007	229,96	2018	84,64
2008	206,85	2019	79,11
2009	120,82	2020	61,67
2010	146,82		

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم 1

الشكل رقم (3): يمثل نسبة تغطية الصادرات الجزائرية لواردها خلال الفترة (2000 - 2020)



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم 2

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية، وكما هو معلوم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث أن قيمة الصادرات الجزائرية تتوقف اساسا على قطاع المحروقات. حيث نلاحظ من خلال المنحنى رقم 3 بالاعتماد على الجدول رقم 2: أن نسبة تغطية الصادرات الجزائرية للواردات من سنة 2000 الى غاية سنة 2014 تفوق 100%، وهذا يعني أن الواردات مغطاة كليا بقيمة الصادرات وبالتالي نقول أن الصادرات الجزائرية تغطي حاجة الاقتصاد الوطني من المستوردات وأكثر، وهذا ما يفسره الرصيد الموجب للميزان التجاري، حيث بلغت أعلى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 264,96%، أما منذ سنة 2015 حتى سنة 2020 فنلاحظ نسبة تغطية الصادرات للواردات أقل من 100% وهذا يعني ان قيمة الصادرات لم تغطي قيمة الواردات كليا. و هذا الاختلاف في نسبة التغطية يعود أساسا الى تذبذب أسعار النفط من فترة الى أخرى.

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

الفرع الثالث: تطور التركيبة السلعية للواردات

الجدول رقم (3): تطور التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000 - 2020)

(الوحدة : مليون دولار)

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع	المجموع
2000	القيمة	2372	127	420	1625	83	1367	9008
	النسبة	26,30	1,4	4,7	18	0,9	15,2	100
2001	القيمة	2401	140	479	1877	156	1470	9978
	النسبة	24,1	1,4	4,8	18,8	1,6	14,7	100
2002	القيمة	2850	151	583	2429	154	1721	12487
	النسبة	22,8	1,2	4,7	19,5	1,2	13,8	100
2003	القيمة	2705	115	696	2885	130	2133	13668
	النسبة	19,8	0,8	5,7	21,1	1	15,6	100
2004	القيمة	3385	158	733	3422	157	2610	17146
	النسبة	19,75	0,9	4,28	19,96	0,9	15,24	100
2005	القيمة	3374	199	706	3845	150	2922	19146
	النسبة	17,63	1,04	3,69	20,8	0,78	15,26	100
2006	القيمة	3572	230	792	4637	90	2830	20166
	النسبة	17,72	1,14	3,93	23	0,44	14,03	100
2007	القيمة	4656	305	1245	6678	137	3546	25928
	النسبة	17,96	1,18	4,80	25,76	0,52	13,66	100
2008	القيمة	7397	560	1318	9502	164	4122	37457
	النسبة	16,42	1,26	2,82	24,6	0,13	13,37	100
2009	القيمة	5512	516	1128	9257	219	5868	36941
	النسبة	14,92	1,4	3,06	25,87	0,60	15,64	100
2010	القيمة	5696	898	1325	9494	321	4119	38053
	النسبة	14,99	2,35	3,50	24,72	0,82	14,89	100

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

44423	6890	15091	364	10047	1676	1094	9261	القيمة	2011
100	16,79	33,72	0,49	22	3,75	2,46	20,74	النسبة	
50376	9997	13604	329	10629	1839	4955	9023	القيمة	2012
100	19,84	27	0,65	21,10	3,65	9,84	17,91	النسبة	
54903	10205	15745	449	10810	1766	4356	9572	القيمة	2013
100	18,58	28,67	0,81	19,69	3,21	7,93	17,43	النسبة	
58330	10287	18906	657	12740	1884	2851	11105	القيمة	2014
100	17,63	32,41	1,12	21,84	3,22	4,88	18,86	النسبة	
51646	9773	16593	579	11512	1508	2852	9329	القيمة	2015
100	18,92	32,12	1,12	22,29	4,91	4,55	18,06	النسبة	
46727	8275	15394	501	11482	1559	1292	8224	القيمة	2016
100	17,70	32,94	1,07	24,57	3,33	2,76	17,60	النسبة	
46059	8513	13992	611	10985	1528	1992	8438	القيمة	2017
100	18,48	30,38	1,33	23,85	3,32	4,32	18,32	النسبة	
48573	9312	11824	537	10468	10014	977	8199	القيمة	2018
100	19,17	26,40	1,11	21,55	3,73	2,01	16,88	النسبة	
44632	1934	10845	437	9840	1921	1369	7694	القيمة	2019
100	17,78	24,30	0,98	22,05	4,30	3,07	17,24	النسبة	
35547	5577	8697	198	7614	2199	890	7723	القيمة	2020
100	15,69	24,47	0,56	21,42	6,19	2,50	21,73	النسبة	

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على موقع بنك الجزائر

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3): أن الواردات الجزائرية قد عرفت تزايد في قيمتها بشكل تصاعدي خلال الفترة (2000 - 2014)، ثم تراجعت خلال الفترة (2015 - 2020) حيث قدرت أقل قيمة لها سنة 2000 ب 9008 مليون دولار أمريكي، وأخذت أعلى قيمة لها ب 596570 مليون دولار أمريكي سنة 2014، وهذه الزيادات للواردات تدل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية خاصة في اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2005، إلا أن هذا التزايد يتخلله انخفاض طفيف لقيمة الواردات الجزائرية سنة 2009 حيث قدرت قيمتها 36941 مليون دولار مقارنة بسنة 2008، حيث كانت قيمتها 37457 مليون دولار، ثم رجعت قيمة الواردات بالتزايد في السنوات الموالية و هذا راجع الى الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة حيث انخفض سعرها و هذا بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث نلاحظ أن من بين المجموعات السلعية الأكثر تضررا هي المواد

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

الغذائية و التجهيزات الصناعية ، حيث ان نسبة المواد الغذائية المستوردة من 16 و 42% الى 14,92% سنة 2008 و 2009 على التوالي أما التجهيزات الصناعية انخفضت نسبتها من 40.41% الى 38,58% سنة 2008 و 2009 على التوالي.

عرفت قيمة الواردات انخفاضا بدءا من سنة 2015 حيث قدرت ب 51646 مليون دولار أمريكي، و تواصل هذا الانخفاض الى سنة 2017 و قدرت قيمتها ب 46059 مليون دولار أمريكي ثم ارتفعت بنسبة طفيفة في السنة الموالية للانخفاض حيث قدرت قيمتها ب 14632 مليون دولار لتصل سنة 2020 الى قيمة 35544 مليون دولار أمريكي وذلك نتيجة السياسات التي انتهجتها الدولة للتقليل من حجم الواردات و الحفاظ على توازن الميزان التجاري ، أما من ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للواردات الجزائرية كالتالي:

- التجهيزات الصناعية: تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى من حيث أهميتها، حيث تحظى سلع التجهيزات الصناعية كل سنة بنسبة معتبرة من اجمالي الواردات لكونها ضرورية لمواصلة عملية الاستراتيجية التنموية التي اتخذتها الدولة للنهوض بالاقتصاد خاصة لخدمة التصنيع من أجل التصدير لتشجيع صادراتها و المتمثلة أساسا في الآلات و معدات النقل...الخ؛ حيث أخذت قيمتها بالتزايد من أدنى قيمة لها خلال سنة 2000 ب 3014 مليون دولار أي بنسبة 33,50% من اجمالي الواردات . أما أعلى قيمة لها كانت سنة 2014 مقدرة ب 18906 مليون دولار أي بنسبة 32,41% من اجمالي الواردات؛

- المواد نصف مصنعة: تحتل المواد نصف مصنعة و المتمثلة أساسا في قطع الغيار و منتجات أخرى المرتبة الثانية قائمة المواد المستوردة بعد سلع التجهيزات الصناعية، فهي من بين المنتجات اللازمة لمواصلة تشغيل عجلات الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وقد بلغت قيمتها 12740 مليون دولار أمريكي سنة 2014 أي بنسبة 21,41% من اجمالي الواردات وهي أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة وأقل قيمة 7614 مليون دولار أمريكي سنة 2020 أي بنسبة 21,42%؛

- المواد الغذائية: تحتل المواد الغذائية المرتبة الثالثة بعد التجهيزات الصناعية و المواد نصف مصنعة في قائمة المواد المشكلة لمجموع الواردات من حيث الأهمية، و تتمثل أساسا في الحبوب و السكر و الحليب بالإضافة الى مواد غذائية أخرى. حيث أخذت أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 11005 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 18,86% من اجمالي الواردات، و كانت أدنى قيمة لها سنة 2000 ب 2372 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 26,30% من اجمالي الواردات؛

- أما بالنسبة لبقية المواد المستوردة كالسلع الاستهلاكية، المواد الأولية، الطاقة و التجهيزات الفلاحية فتحتل الرتب الأخيرة من حيث الأهمية و هذا نظرا لتوفر البترول من جهة و المواد الأولية و المنتجات التامة بالإضافة الى الطاقة و الزيوت.

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المطلب الثاني: أسباب تنامي الواردات في الجزائر

هناك العديد من الأسباب التي تفسر النمو المفرط في الاستيراد يمكن حصرها فيما يلي¹ :

➤ الأسباب الاقتصادية:

- البرامج الاستثمارية: منذ 2001 اطلقت الجزائر برامج استثمارية ضخمة لتحسين البنية التحتية و التوسع في الخدمات العامة (الإسكان ، المياه، الطاقة، الرعاية الصحية) و أولى هذه البرامج هو برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، و قد خصص له ما يعادل 4202,7 مليار دج، و أخيرا برنامج المخطط الخماسي(2009-2014) الي خصص له غلاف مالي بمقدار 286 مليار دولار امريكي ، هذه البرامج رفعت من فاتورة الاستيراد بشكل كبير؛
- الاتفاقيات الاقتصادية : وقعت الجزائر في أفريل 2002 على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و ذلك بهدف تعزيز حركة السلع الصناعية في ما بينهما، والغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية، وعموما فان عدم تنوع الصادرات الجزائرية و ضعف نفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعدم تطور القطاع الخاص بشكل كاف أدى الى الاضرار بالجزائر كثيرا جراء توقيع اتفاق تجاري بحجم الشراكة مع كتلة اقتصادية تضم اليها 27 دولة تستحوذ على 38% من اجمالي التجارة العالمية، و تشكل أول قطب صناعي في العالم بنسبة 26% من الناتج العالمي أي 15 تريليون دولار، وهو ما يعادل 100 مرة الناتج الداخلي الخام في الجزائر، وقد خسرت الجزائر منذ العمل بالتزامات الاتفاقية الى غاية 2011 ما يقدر ب 5,2 مليار دولار لصالح الجانب الأوروبي دون ان تجني من ذلك شيئا يستحق الذكر؛
- محدودية الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية: رغم تركيز العمالة في بعض القطاعات كالزراعة مثلان الا أن انتاجيتها ضعيفة، وهو ما يؤدي الى ضعف معدلات النمو و انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية (القمح ، الحليب)، إضافة انخفاض القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الداخلية و الخارجية، وهو ما يؤدي لتفاقم الواردات و انحلال الصادرات؛
- تحرير التجارة الخارجية: بعد سنة 1990 أعطت الجزائر حرية متزايدة للتجارة الخارجية، و ذلك في اطار التحول الى اقتصاد السوق و تمهيد للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وقد أدى ذلك الى التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية و فتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة نشاط الاستيراد، مما أدى الى تزايد الواردات بمعدلات متسارعة و خاصة بعد سنة 1999 بفعل تحسن إيرادات الدولة من النقد الأجنبي بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ؛
- اختلال الهيكل الاقتصادي: يتمثل في البنية الاقتصادية المتخلفة و الأحادية الجانب للاقتصاد الجزائري، أي غياب التنوع و الاعتماد بشكل كلي على قطاع المحروقات، وهذا ما يميز الاقتصاديات المتخلفة في الدولة النامية

¹: مراد يونس، عبد الحميد مرغيث، "مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات"، مداخلة مقدمة في اطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل ، الجزائر، 25/4/2016، ص 6-7.

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

حيث يتم الاعتماد على استخراج المواد الأولية و المحروقات ثم تصديرها بشكل خام و بدون استخدامها في انشاء الصناعات التصنيعية، أو الاعتماد على الزراعة بشكل رئيسي مع تصدير بعض المنتجات الزراعية من دون استغلالها في انشاء الصناعات التحويلية و الغذائية ، وهذا ما يؤدي الى الاعتماد على الاستيراد لتوفير السلع المصنعة.

➤ الأسباب الاجتماعية

- الازمات الغذائية: تعد الجزائر من أكبر المستوردين عالميا ل مواد القمح الصلب، القمح اللين، الحليب في العالم وقد أدت ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية الى الرفع من فاتورة الاستيراد في الجزائر، وقد أصبح ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية أحد الهواجس بالنسبة للجزائر التي تعتمد بشكل كبير على تلبية حاجيات سكانها بالسلع المستوردة من الخارج؛
- الزيادة في أجور العمال و الموظفين: لقد نجم عن الزيادة في الأجور و صرف مختلف التعويضات منذ جانفي 2012 و بأثر رجعي من جانفي 2008، ارتفاع كبير في كتلة الأجور و بنسب تراوحت بين 10 الى 30% من الراتب الرئيسي، حيث أبلغت في قانون المالية لسنة 2013 اكثر من 26 الف مليار دينار، أي ما يعادل 26 مليار أورو، (و هو ما أدى الى زيادة كبيرة في الطلب شملت بشكل أساسي بعض السلع المعمرة كالسيارات مثلا)، فمثلا ارتفعت قيمة السيارات المستوردة ما بين 2011 و 2012 بمعدل 45,75%.

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المبحث الثاني: الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات لكبح الواردات للفترة (2000-2020)

ان التجارة الخارجية تتعرض في كل مرحلة لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعتمد على تقييده بدرجة وبأخرى أو تحريره، ومن العقابات المختلفة ومجموعة هذه التشريعات و اللوائح الرسمية تسمى السياسة التجارية، و الهدف الرئيسي الذي ترمي اليه السياسة التجارية هو تنمية الاقتصاد الوطني و تحقيق العمالة الكاملة و تثبيت سعر الصرف و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و ما الى ذلك.

و تستهدف السياسة التجارية في المقام الأول تحقيق المصلحة الوطنية للدولة على حساب باقي دول العالم، و هي بذلك تتعارض مع منطق حرية التجارة الذي يسعى الى تحقيق المصالح المتبادلة لكافة دول العالم.

المطلب الأول: التعريف الجمركية ومكانتها في كبح الواردات

الفرع الأول: تطور التعريف الجمركية خلال الفترة (2000-2020)

➤ الإصلاح التعريفي لعام 2001

و كان بهدف هذا الإصلاح الى تحقيق غرضين اساسين الأول داخلي و الثاني خارجي، فالغرض الأول يكمن في مراجعة التعريف الجمركية التي بمثابة خطوة بحث عن توحيد شامل للتشكيلة الجمركية بما يتناسب مع درجة الإنتاج الصناعي بصفة مشجعة للنشاط الاستثماري بمختلف انواعه.

أما على المستوى الخارجي يعتبر الإصلاح التعريفي نقطة تحول في ضبط درجات نسب الحقوق الجمركية التي لها صلة مع بقية اليات التعديل، فالغاية من ذلك هو تحسين عملية التحسين التعريفي في ظل المشاورات الثنائية لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة الى المفاوضات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي التي أجريت بين الجزائر و الشركاء الأوروبيين، فالمعالم التي تمت دراستها في تلك المشاورات ترمي الى نزع العوائق التعريفية لمدة قدرها 12ت تعريفة 2001 حاملة معدلات توافق تركيب السلع تبعا لثلاثة معايير حسب درجة التصنيع:

- نسبة 15% تفرض على المواد الوسيطة الموجهة الى التصنيع النهائي

- نسبة 30% الى 40% تفرض على منتجات الاستهلاك النهائي

- اعفاء يطبق على بعض المواد منها: بعض الحبوب وبعض العتاد العسكري

كما يؤكد بعض المراقبين بأن هذه المساعي هي بمثابة إجراءات انتقالية تحضيراً للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، و قد تم تحديد هذه الاليات في سياق المفاوضات التي باشرتها الجزائر بداية من جوان 1996 الى غاية اليوم من أجل تسهيل انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر منفتح على الرأسمال الأجنبي، و الدخول في شراكة اقتصادية من الاتحاد الأوروبي.¹

➤ إصلاحات 2004 ، 2005:

¹: قانون المالية التكميلي لسنة 2001، المؤرخ في 19 جويلية:2001

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

من اهم الإصلاحات التي جاءت في قانون المالية لسنة 2004 في مجال التعريفات الجمركية هو تحديد تعريفات على بعض الأدوات الناتجة عن تأدية الخدمات المتصلة باستعمال أنظمة الاعلام الالي من طرف المستخدمين و هذا ما ورد في المادة 35، و التي تعدل احكام المادة 238 من القانون رقم 73-07 حيث تم تحديد هذه التعريفات كمايلي:

- 200 دج لكل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت جميع النظم الاقتصادية الجمركية لدى الاستيراد
- 100 دج لكل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت جميع النظم الجمركية للتصدير بباستثناء التصدير العادي و تتم مراجعة هذه التعريفات دوريا من طرف الوزير المكلف بالمالية، و ما يلاحظ على هذا الإصلاح أنه حافظ على المعدلات التي جاء بها الإصلاح التعريفي لسنة 2001، و هي : 0%، 5%، 15%، 30%، و هي نفس النسب التي لازال التعامل بها حاليا مع تطبيق في بعض الحالات معدلين فقط هما: المعدل المنخفض 5% و المعدل العادي 30% بعدما كان عددها سنة في الإصلاح التعريفي لسنة 1992، و هو ما يدل على توجه السلطات الجزائرية الى تفكيك تعريفاتها الجمركية و الإلغاء التدريجي لها من أجل الانفتاح على الاقتصاد العالمي و تفعيل مفاوضاتها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.¹

اما الإصلاح التعريفي لسنة 2005 فقط حافظ أيضا على المعدلات المطبقة في الإصلاح التعريفي لسنة 2001 في اطار قانون المالية التكميلي بداية من 1 جويلية، كما تم في هذا الإصلاح تحديد بعض المنتجات التي تخضع الى المعدل المنخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية.²

➤ الإصلاح التعريفي لعام 2008

ان أهم الإصلاحات التعريفية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2008 و ما تضمنته المادة 46 منه، و التي تعدل و تتم لأحكام المادة 156 من القانون رقم 2148 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 ، و المتضمن قانون المالية لسنة 1985 و تحرر كما يلي:³

يعفى من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية و الصرف، تخليص البضائع الجديدة المستوردة بقصد الاستهلاك بدون دفع اذا كانت كوجهة للاستعمال الشخصي او العائلي للمستورد و لا تدل على أي استعمال تجاري بشرط أن تكون قيمتها لا تتجاوز مبلغ 100000 دج ، ز يترتب على هذا التخليص ما يلي: توقيع رسوم جزائية حسب احد المعدلين التاليين:

- معدل 50% للبضائع الخاضعة للمعدل المتراكم للحقوق و الرسوم المسجلة في التعريفات الجمركية و التي تقل عن 50% او تساويه

- معدل 75% للبضائع الخاضعة للمعدل المتراكم للحقوق و الرسوم المسجلة في التعريفات الجمركية و التي تفوق 50%.

و يتم تحديد القيمة الجمركة لهذه البضائع بطريقة جزائية من طرف إدارة الجمارك طبقا لأحكام المادة 16 مكرر 11 من قانون الجمارك و الوزير هو الذي يعين البضائع المستثناة من هذه الأحكام المذكورة أعلاه.

1 : الجريدة الرسمية رقم: 83 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003 ، ص 19

2: الجريدة الرسمية رقم 85، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2004، ص 15

3: الجريدة الرسمية رقم 82، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007 ، ص 14

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

➤ التعريف الجمركية لسنة 2017: تتمثل في التعريفات الجمركية المطبقة في المعدلات التالية: 5%، 15%، 30%، 60%.

الجدول رقم (4) : تطور التعريف الجمركية خلال فترة الدراسة

السنوات	المواد الخاصة والأولية	المواد نصف المصنعة	المواد المصنعة
2001	15%	15%	30%
2004	0%	5%	30%
2005	5%	5%	30%
2008	10%	50%	70%
2017	5%	15%	30 الى 60 %

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2001، المؤرخ في 19 جويلية 2001

من الملاحظ هنا وجود علاقة عكسية بين كل من معدل الضريبة و قيمة الواردات .

الفرع الثاني: أدوات السياسة الجمركية المتبعة في الجزائر لكبح الواردات

➤ رفع الرسوم الجمركية

بعد فترة من سياسة تخفيض الرسوم الجمركية التي اتبعتها الجزائر في إطار تحرير التجارة الخارجية من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشركة مع الاتحاد الأوروبي، عادت الجزائر الى سياسة رفع الرسوم الجمركية باستخدام الرسم الإضافي المؤقت على بضائع معينة يتم استيرادها.

• تعريف الرسم الإضافي الوقائي:

الرسم الإضافي الوقائي المؤقت أداة تعريفية تسمح بحرية استيراد بضائع معينة، و ذلك مقابل دفع رسم جمركي إضافي، إضافة للرسم الجمركي العادي ، و يطبق هذا الرسم لمدة محددة من أجل حماية ميزان المدفوعات و تشجيع الإنتاج الوطني و تطوير الصناعات الناشئة على أن تكون قائمة البضائع و المنتجات الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي وضوح مراجعة و تحديث دوري، وهذا على ضوء ترقية المؤسسات الوطنية للتكيف مع المنافسة الدولية و وفق متابعة حجم استيراد المنتجات الخاضعة له، وهذا بالتنسيق مع القطاعات الاقتصادية و ممثلي كل شعبة من الشعب المعنية.

ويهدف الرسم الإضافي الوقائي المؤقت لمكافحة الممارسات غير النزيهة في مجال الاستيراد، ولتحقيق هذا الهدف يتم وضع اليات لمتابعة استيراد المنتجات الخاضعة للرسم الإضافي الوقائي المؤقت على مستوى الإدارة الجمركية.

• الإطار القانوني للرسم الوقائي المؤقت

لقد تم تحديد القواعد التنظيمية و الإجرائية لتطبيق الرسم الإضافي المؤقت الوقائي باعتباره احدى وسائل و طرق التوازن المالي للدولة، في قانون المالية التكميلي لسنة 2018 الصادر ضمن القانون رقم 18-13، المؤرخ في 27 شوال 1439، الموافق ل 11 يوليو سنة 2018، و في المرسوم التنفيذي رقم 18-230 المؤرخ في 15 محرم

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020)

1440، الموافق ل 25 سبتمبر 2018 الذي يحدد كفيات اعداد و ضبط قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي و معدلات الرسوم المتعلقة بها، و تتمثل هذه القواعد في ما يلي:

- تحدد قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي و معدلات الرسوم المتعلقة بها لجنة وزارية مشتركة تسمى اللجنة، يرأس اللجنة ممثل الوزير و تتشكل من ممصلي وزارات المالية و الضرائب، التجارة و الجمارك ، الصناعة، الفلاحة، و كذا ممثل الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة و يمكن تشارك اللجنة أن تشارك أيضا أي ممثل عن أي قطاع وزاري اخر متى كانت مشاركته مفيدة في اشغالها¹؛

- لا يمكن تطبيق أي اعفاء فيما يخص الرسم الإضافي المؤقت، و تحدد البضائع الخاضعة له و المعدلات الموافقة بصفة دورية عن طريق التنظيم (قانون المالية السنوي او التكميلي)، كما تقدم حصيلة سنوية عن تطبيق هذا الرسم عند دراسة مشروع قانون المالية²؛

- تعديل قائمة البضائع المستوردة و الرسوم الجمركية وفق احتياجات السوق المحلية و المتعاملين الاقتصادية، فمثلا بالمقارنة بين القرار المؤرخ في 26 جانفي 2019 و القرار المؤرخ في 8 افريل 2019، اللذان يحددان المواد موضوع الرسم الإضافي المؤقت، وجدنا انه تم حذف لحوم الابقار و الفواكه الجافة و مواد أخرى من القرار الثاني، ويدخل هنا في الاستعداد لشهر رمضان اين يرتفع الطلب على تلك السلع ما يتطلب تخفيف إجراءات استيراد المنتجات الغذائية كاللحوم.

• تطبيق الرسم الوقائي المؤقت

لقد حدد القرار المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1440، الموافق ل 26 جانفي 2019 قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت و النسب المتعلقة بها، و قد شمل 1095 منتجا و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5) : قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي و النسب المتعلقة بها

البضائع	النسب
الصابون أنواعه ، العطور و ماء العطر، مستحضرات العناية بالشعر، الفم أو الأسنان، الورق و مشتقاته، جوز الهند.	30%
لحوم الابقار: طازجة او مبردة	50%
الحنفيات و الأجهزة المماثلة،الهواتف الخلوية او المحمولة،أجهزة استقبال البث ، الأثاث المنزلي بانواعه المختلفة، مواد تجهيز البناء من البلاستيك كالأبواب و النوافذ، السجادة و الأغشية من	60%

¹: المادة2 من المرسوم التنفيذي رقم 18-230، المؤرخ في 15 محرم 1440، الموافق ل 25 سبتمبر 2018 الذي يحدد كفيات اعداد و ضبط قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي و معدلات الرسوم المتعلقة بها، الجريدة الرسمية ، العدد رقم 57، الصادرة في 26 سبتمبر 2018، ص13

²: المادة 2 من القانون رقم 18-13، المؤرخ في 2 شوال 1493 الموافق ل 11 يوليو سنة 2018، و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، الجريدة الرسمية، عدد رقم 42، الصادرة في 15 يوليو 2018 ، ص ص 7-8

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020)

	مواد نسيجية بأنواعها، أكياس التعبئة و تغليف الفسيفساء و الموزاييك و ما يمثلها من حجر طبيعي ، أواني و مواد تنظيف، صناديق، علب و سلل اجر البناء، القرميد و ترابيع البلاط، الات الطبخ، أجهزة التكييف، الثلاجات و المجمدات.
70%	لحوم الأغنام او الماعز: طازجة مبردة او مجمدة حليب و قشدة حليب، الزبدة و الدهون المشتقة من الحليب ، الجبن و اللبن المخثر ، فواكه المجففة و المحفوظة مؤقتا، مربى و هلام الفواكه و الهريسة، عصير الفواكه ، الدقيق و العجائن الغذائية المحضرة كالمعكرونة و السباغيتي و الكسكس، النقانق بمختلف أنواعها، الأسماك المحضرة، الفول السوداني ، المصنوعات السكرية، الشوكولاتة، المثلجات، البسكويت، المياه المعدنية و الغازية في اوعية تزيد عن 2ل
120%	الات و أجهزة جني و حصد او درس المحاصيل، بطاطا و طماطم ، خضر أخرى: طازجة او مبردة بكل أنواعها البصل و الثوم و الخضر الشبيهة بها الزيتون ، التمر، التين، الاناناس، الافوكاتو، المنغا، الحمضيات أنواعها، العنب طازج و جاف البطيخ، التفاح و الاجاص الطازج، المشمش، الكرز، الخوخ، و البرقوق، الفراولة و الكيوي
20%	سمنت مائي بكافة أنواعه (بما فيه الاسمنت المكتل غير المطحون "كلنكر") و ان كان ملونا

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 06، 20 جمادى الأولى 1440، الموافق ل 27 جانفي 2019، ص ص 11-58

و بفحص القرار في الجريدة الرسمية، نلاحظ أنه كلما مانت المادة في شكلها الأولى أو غير متوافرة في السوق المحلية كلما كانت نسبة الرسم على استيرادها منخفضة، في حين كلما كان المنتج تاما أو متوفرا في السوق المحلية كان الرسم عليه مرتفعا، والهدف من ذلك هو تشجيع استيراد المواد الأولية التي تستخدم في الصناعة المحلية من جهة و حماية المنتجات المحلية من منافسة البضائع المستوردة، كما يأتي تطبيق الرسم الإضافي المؤقت بعد فشل نظام تراخيص الاستيراد في تخفيض فاتورة الواردات.

و قد تم تعديل قائمة السلع المستوردة الخاضعة للرسم الإضافي الوقائي المؤقت بموجب قرار وزاري تم نشره شهر افريل 2019، والذي يستثني مئات المنتجات من هذا الرسم، وتضم القائمة التي تم تعديلها 992 منتج خاضع للرسم بمعدلات تتراوح بين 30 و 120 بالمئة، في حين كانت تضم القائمة السابقة 1095 منتج خاضع لمعدلات تتراوح بين 30 و 200 بالمئة.

ملاحظة: و في هذا الصدد كشف وزير التجارة و تربية الصادرات يوم 7 جانفي 2022 عن توزيع قائمة السلع الخاضعة للرسم الإضافي الوقائي الى ازيد من 26000 منتج، مشيرا الى ان القائمة المعنية توجد على مستوى الأمانة العامة للحكومة قصد النشر في الجريدة الرسمية خلال الأيام القليلة القادمة، موضحا ان هذه القائمة تخص

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020)

السلع و البضائع المستوردة من الأول التي لا تربطها مع الجزائر أي اتفاقية تفضيلية و 141 بندا تعريفية جمركية تخص السلع و البضائع المستوردة من الأول التي تربطها مع الجزائر اتفاقية تجارية تفضيلية على غرار الاتحاد الأوروبي ، منظمة التبادل الحر العربية و منظمة التبادل الحر القارية الافريقية.¹ هذا وأفاد أنه تم دراسة طلبات حماية منتج الحديد و قد تم ادراجه ضمن القائمة المعينة.

المطلب الثاني: أثر نظام الحصص وتراخيص الاستيراد على تركيبة الواردات

الفرع الأول: نظام الحصص

ينص المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015 على تحديد الشروط و كفيات و أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات و البضائع، جاء هذا المرسوم لوقف نزيف العملة الصعبة لتأكل احتياطي الصرف و لكنها لن تعالج الشكل الرئيسي وهو تقادم حجم الواردات .

تؤكد البيانات الرسمية أن السلطات الجزائرية فشلت مرة أخرى في معالجة أزماتها المالية الناتجة عن ارتباك سياستها الاقتصادية و تراجع عوائد صادرات النفط و الغاز، بعد عجز نظام حصص الاستيراد عن تحقيق أي خفض يذكر في فاتورة الواردات المرهقة لموازنة الدولة و كبج جماح الاستيراد العشوائي و وقف استنزاف احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي رغم حزمة الإجراءات التي اطلقها في اطار قانون الموازنة العامة.

وأظهرت بيانات إدارة الجمارك الجزائرية بقاء قيمة الواردات خلال الأشهر الخمسة الأولى عن 2017، قريبة من السقف المسجل في نفس الفترة من العام 2016، ما يطرح علامات استفهام حول جدوى التدابير التقشفية التي اتخذتها الحكومة في موازنة هذا العام.

ويقول خبراء الاقتصاد أن السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة لا تبدو مجدية، في ظل الأزمة التي تعاني منها الجزائر منذ ثلاث سنوات بسبب تراجع أسعار النفط، وتشير الاحصائيات الى أن الواردات بلغت قرابة 19.7 مليار دولار منذ بداية العام 2016 و حتى مايو 2017، وهو ما يقارب كثيرا حجم الواردات في نفس الفترة من العام 2015-2016 و التي بلغت حدودها 19,9 مليار دولار، ومن الواضح أن هناك تحديات كبيرة أمام الجزائر، التي لم تستفد من سنوات الربيع النفطي لتنويع اقتصادها لكبح الواردات و التي استنزفت احتياطات البلاد من النقد الأجنبي التي كانت تبلغ 192 مليار دولار في 2014، وصلت قيمة الواردات بحلول نهاية العام 2017 نحو 47 مليار دولار، فيما رصدت الحكومة في توقعاتها 35 مليار دولار و هو ما يجعلها في عجز دائم قد يتفاقم اذا ما اعتبرنا الغياب شبه الكلي للإنتاج المحلي الذي يغطي طلبات الأسواق المحلية، ولهذه الأسباب لجأت الحكومة خلال العام 2018 لتشديد قبضة الرقابة على الواردات و التصويق اكثر على رخص الاستيراد من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري المختل رغم الانتقادات الموجهة لها باللجوء الى الحلول السهلة

وشملت هذه الإجراءات قطاع السيارات و المركبات في أولوية المواد التي ستطالها إجراءات تقشفية جديدة محتملة حيث تتردد وزارة التجارة لحد الان في اصدار البعض من رخص الاستيراد، بما فيها التي تدخل في انتاج اللحوم

¹: جريدة الانباء الجزائرية ، 7 جانفي 2022.

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020)

و الحليب، وباستثناء قطاع الخضر و الفواكه الذي تحقق فيه البلاد اكتفاء ذاتيا، وقامت بتصدير الفائض الى الخارج و المقدر بنحو ثلاثة الاف طن، فان الجزائر تعتمد بشكل كلي على الأسواق الدولية لتغطية حاجيات السوق المحلية في معظم السلع.

الفرع الثاني: تراخيص الاستيراد

يرتبط نظام الحصص بنظام تراخيص الاستيراد، حيث أنه لا يجز الاستيراد الا بعد موافقة الدولة وتعطى الموافقة في صورة اذن وتراخيص بالاستيراد، فحامل الاذن او الترخيص هو وحده من يحق له أن يستورد السلعة. الفكرة من نظام رخص الاستيراد هي منع الاندفاع في الاستيراد، فعندما ترى الدولة اسرافا في استيراد سلع معينة والتي غالبا ما تكون سلعة ترفيه يمكنها عندئذ فرض نظام التراخيص لمنع الاسراف في الاستيراد أو تقوم بتحديد الاستيراد و تنظيمه بما تقتضيه ضرورة السلع، وتظهر أهمية ذلك عندما يتبع نظام التراخيص بدون نظام الحصص، ولعل الفكرة الأساسية عندئذ هي جعل تجارة الواردات تابعة لتجارة الصادرات، حتى لا يختل التوازن بينهما على نحو يمثل ضغطا على العملات الأجنبية.

➤ أنواع رخص الاستيراد:

لقد أقر المشرع الجزائري بموجب القانون 15-15 نوعين من الرخص، وذلك بموجب المادة 6 مكرر 4، التي جاء فيها: "تكون رخص الاستيراد او التصدير اما تلقائية او غير تلقائية"¹.

• رخص الاستيراد التلقائية

- هي تلك الرخص التي تمنح في كل الحالات التي يقدم فيها طلب والتي لا تدار بطريقة تفرض فيها قيود على الواردات أو الصادرات، وحسب القانون 15-15 تخضع هذه الرخص الى مجموعة من الأحكام تتمثل في ما يلي:
- تفتح رخص الاستيراد التلقائية لكل شخص طبيعي او معنوي استوفى الشروط القانونية والتنظيمية المطلوبة للقيام بعمليات استيراد المنتوجات الخاضعة للرخص التلقائية؛
 - تقدم رخص الاستيراد التلقائية في أي يوم عمل قبل جمركة البضائع؛
 - تمنح الرخص التلقائية في مدة أقصاها 10 أيام؛
 - يمكن الإبقاء على رخص الاستيراد التلقائية ما دامت الظروف التي استعدت وضعها حيز التنفيذ قائمة؛
 - تسلم رخص الاستيراد التلقائية القطاعات الوزارية المعنية، بناء على طلب مرفق بوثائق تثبت مطابقة السلع حسب طبيعتها وكذا الطبيعة القانونية للمتعاملين.

• رخص الاستيراد غير التلقائية

لم يعرف المشرع الجزائري رخص الاستيراد غير التلقائية، وانما اكتفى بتحديدتها تحديدا سلبيا، رخص استيراد غير تلقائية، تلك الرخص التي لا ينطبق عليها تعريف الرخص التلقائية يتم تقييدها مسبقا بقيود حصصية، وقد أشارت

¹: القانون 15-15، المادة 6 مكرر 4

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المادة 5 من المرسوم 15-306 الى إمكانية احداث رخص غير تلقائية لتسيير حصص السلع عند الاستيراد، و تخضع الرخص غير التلقائية الى الأحكام التالية:

- يجب الا تفرض إجراءات الرخص غير التلقائية قيودا أو اختلالات على تجارة الواردات أو الصادرات إضافة الى تلك المقررة في القيد؛
- تتوافق الرخص غير التلقائية في مجال تطبيقها ومدتها مع التدبير الذي تهدف لوضعه حيز التنفيذ، ولا تفرض عبئا إداريا أقل مما هو أشد ضرورة للإدارة هذا التدبير؛
- يحق لكل متعامل اقتصادي طبيعي أو معنوي استوفى الشروط المطابقة للتشريع والتنظيم الساري المفعول أي يطلب رخصا، وأن يؤخذ طلبه بعين الاعتبار وعلى قدم المساواة.

المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف

من خلال الجدول التالي سنبين تطور كل من الارادات الاجمالية الجزائرية و تطور أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد.

الجدول رقم (6): تطور الصادرات و الواردات الجزائرية و سعر الصرف لدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

السنة	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	الصادرات	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو	الواردات
2004	72,62	32217	98,95	17954
2005	73,37	46334	87,01	19857
2006	71,15	54741	93,75	20681
2007	66,82	60590	98,33	26348
2008	64,56	78590	94,86	37993
2009	72,69	45186	105,66	73402
2010	74,40	57091	99,19	38885
2011	72,85	72889	102,21	46927
2012	78,10	71736	102,94	51569
2013	78,15	64713	106,89	54984
2014	87,90	59996	107,05	59670
2015	107,13	34566	117,05	52649
2016	110,52	29060	116,37	49430
2017	114,93	35132	137,48	46,59
2018	118,29	41115	135,38	48573
2019	119,15	35312	133,62	44630
2020	132,13	21925	162,40	35544

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على النشرة الإحصائية و تقارير البنك المركزي

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

التحليل:

من خلال النظرة العامة للجدول رقم (6) نلاحظ أن: قيمة الواردات في ارتفاع متزايد خلال الفترة 2004 - 2014 حيث وصل الى أعلى قيمة له قدرت ب 59670 مليون دولار سنة 2014، ثم بدأت تتراجع قيمتها سنة 2015 و قدرت ب 52649 مليون دولار بينما كان سعر الصرف 107,05 دج للأورو الى أن وصلت الى أدنى قيمة لها سنة 2020 و هي 35547 مليون دولار مقابل سعر صرف قدر ب 162,40 دج للأورو . وهذا راجع الى الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد وتذبذب في سعر الصرف من سنة الى أخرى.

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020)

المبحث الثالث: تحديات وأفاق السياسة التجارية

وقعت الجزائر تحت ضغوط مالية بسبب تراجع عائدات صادرات الطاقة، المورد الرئيسي للمالية العامة، مما دفع الحكومة الى محاولة خفض الانفاق على واردات السلع و الخدمات ، حيث أكد رئيس الجمهورية في قوله " لتوجه الاقتصادي الجديد يقضي بالسماح باستيراد ما يحتاجه الاقتصاد الوطني فقط". وهذا ما دفع بالجزائر اتخاذها لبعض التحديات التي سنتطرق اليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: سياسة المنع والحضر

تتخذ الحكومة الجزائرية الى رفع حزمة المواد المستوردة الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت من 998 الى 2600 منتج بعدما تم الشرع في إعادة تحيينها ودراستها بداية من شهر ماي 2019، كما أوضحنا أن فرض الرسم الوقائي الإضافي يأتي لكبح " العشوائية" التي يعرفها نشاط الاستيراد سواء من حيث صنف المنتجات او العمليات المستوردة. كما قررت الحكومة أنها سوف تطبق رسم جمركي من 100 و 150 الى 200% على كافة الأصناف المستوردة التي تعرف نسبة انتاج محلي يضمن تغطية السوق الوطنية، أما في حال وجود نقص في الإنتاج الوطني فان الرسم الوقائي يكون في نطاق 30 الى 50%. ولجأت السلطات الى التصنيف على التجارة الخارجية للتقليص من فاتورة الاستيراد الى حدودها الدنيا أثر تراجع أسعار النفط مند نهاية 2014.

و يأتي الرفع الجديد لقائمة المواد الخاضعة للضريبة الإضافية و الذي يعني عمليا أنها صارت ممنوعة من الاستيراد وفق قواعد السوق التنافسية ضمن تداعيات جائحة كورونا التي أدت الى انخفاض اكبر لسعر برميل النفط، حيث أعلنت الدولة عن قائمة المنتجات الممنوعة من الاستيراد لكبح فاتورة الواردات بالتزامن مع تهاوي عائدات البلاد من النفط، وتأتي السيارات و الهواتف النقالة في مقدمة قائمة المنتجات الممنوعة فيما أخضعت عمليات استيراد مواد أخرى على غرار مواد البناء من رخام و بلاط و مواد غذائية من صلصات و اخبان ، بالإضافة الى الشوكولاته كضريبة وقائية تصل الى 200% على منتجات أخرى¹.

➤ نظام منع استيراد 900 منتج:

تم الغاء نظام رخص الاستيراد المطبق منذ 2016 لكل المنتجات ما عدا السيارات حسب الحاجة وذلك اعتبارا من عام 2018.

وأن نظام رخص الاستيراد" أثبت محدوديته" وخلق عدة مشاكل وانعكس ذلك على الأسعار بسبب عدم الشفافية والبيروقراطية، وكان محل انتقادات كثيرة من قبل المتعاملين وكذا الشركاء الأجانب وتسبب النظام في مشاكل في التموين ببعض المواد و المنتجات خاصة أغذية الانعام و كذا الحطب.

ورغم إقرار هذا النظام بداية من 2016 فان قيمة الواردات هذه السنة لم تتراجع سوى بملياري دولار الى 45 مليار دولار في 2017 مقابل 47 مليار دولار في 2016، مع تسجيل عجز تجاري يقدر ب 10 ملايير دولار.

كما أقرت الحكومة تدابير جبائية و تنظيمية جديدة لضبط الواردات و حماية المنتج المحلي، حيث طبقت نظام منع استيراد قرابة 900 مادة منها الفواكه بأنواعها باستثناء الموز، و الخضر بأنواعها باستثناء الثوم، وأخبان و كل اللحوم

¹: الموقع الرسمي لوزارة التجارة

الفصل الثاني: واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020)

بأنواعها باستثناء لحوم الابقار، والمياه المعدنية و اللبان (العلك) و الحلويات و الشكولاتة و الاسمنت و كذا المواد البلاستيكية و مواد أخرى. كذلك أنه تم فرض ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتج مستورد، وزيادة الرسوم الجمركية على 129 منتج مستورد، وهي كلها تدابير بغرض حماية المنتجات المحلية، من جهة أخرى أن الارتفاع المسجل في أسعار بعض المنتجات لم يشمل المواد المدعمة أو السلع واسعة الاستهلاك، وأن هذه الزيادة مست بعض المواد المستوردة بفعل تراجع سعر صرف الدينار مقارنة مع العملات الأجنبية.

أما بالنسبة للمعاملات التي تخص المواد الفلاحية التي تتم خارج الأسواق الرسمية والتي لا تخضع للرقابة، فإن الحكومة لن تفرض على الفلاحين التعامل بالفواتير بل الزمتهم على اصدار وثيقة تسمح بمتابعة المنتج من الفلاح الى المستهلك لمعرفة تطور الأسعار. ولحل المشاكل المتكررة التي تعيشها سوق مادة الحليب، أقرت تدابير خاصة في مجال تمويل الملبينات المقدر عددها ب 100 وحدة للإنتاج الحليب منها 5 وحدات فقط تابعة للقطاع العام، حيث وضعت الحكومة إجراءات لمنع تحويل مسحوق الحليب لإنتاج مواد أخرى من مشتقات الحليب على غرار الاجبان و الياغورت.

المطلب الثاني: إطلاق خدمة منصة الكترونية للبطاقية الوطنية للمنتج الجزائري

توجه الجزائر لضبط السوق من خلال إعادة النظر في سياسة تجارتها الخارجية دفعها أيضا لوضع إجراءات تنظيمية تطلق لإحلال الواردات التي كبدت الخزينة العمومية أموالا باهظة في ظل الاستيراد العشوائي، بهذا الخصوص تم التوجه مؤخرا الى إطلاق منصة الكترونية للبطاقية الوطنية للمنتج الجزائري في خطوة للتقليل من الواردات، هذه المنصة تشمل كل البيانات المتعلقة بالمنتجات والشركات وقطاعات النشاط الاقتصادي.

تعتبر لوحة قياسية تسمح لقطاع التجارة و القطاعات الأخرى باتخاذ قرارات استراتيجية من خلال تحليل البيانات الموجودة ، وتتعلق هذه البيانات بضبط الاستيراد حسب القدرات الإنتاجية لكل منتج و تقديم فرص التصدير في كل قطاع، حيث تم تسجيل الى غاية 2 فيفري 2022 ما يقدر ب 8371 شركة ، و إحصاء أكثر من 24 الف منتج مسجل في المنصة الرقمية للبطاقية الوطنية للمنتج الجزائري، وتتوزع هذه المنتجات على القطاع الصناعي ب 7339 شركة و 22251 منتج، و القطاع الفلاحي ب 175 فلاح و 1105 منتج فلاحي أما قطاع الصناعات الغذائية التقليدية ب 857 حرفي و 832 منتج.

وهو ما يسمح بمعرفة ماذا تنتج الجزائر في مختلف القطاعات وبالتالي التقليل من واردات هذه المنتجات المحلية، فهي خطوة لتحقيق الثقافة الاقتصادية وتوفير المعلومات عن تركيبة المنظومة التجارية والاقتصادية والخدماتية.¹

¹: الموقع الرسمي لوزارة التجارة

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل الذي حاولنا فيه ابراز أدوات السياسة التجارية و دورها في كبح الواردات، وبتتبعنا لمسار التجارة الخارجية فيمكن القول أن الواردات الجزائرية في زيادة مستمرة و متواصلة طوال فترة الدراسة باستثناء فترة جائحة الكورونا على صادراتها و التي تعاني من اختلالات تبعيتها لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وغياب هيكل صادرات يمكن أن يوازي و يساير الزيادة في الواردات.

في نهاية بحثنا هذا الذي كان بعنوان السياسة التجارية الراهنة في الجزائر و دورها في كبح الواردات، قمنا بتسليط الضوء على مختلف الأساليب المطبقة لكبح الواردات التعريفية منها و غير التعريفية و كذلك الأساليب التنظيمية المستحدثة.

تبين لنا بعد الدراسة والتحليل بأنه موضوع ذو أهمية بالغة لأن السياسة التجارية تعتبر من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين والاقتصاديين.

من أجل ذلك خصصنا القسم الأول من هذا البحث الامام الجانب النظري، حيث قمنا بتوضيح المفاهيم الأساسية حول السياسة التجارية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصص لتوضيح الإطار المفاهيمي لأدوات السياسة التجارية.

أما في القسم الثاني من هذا البحث فقد قمنا خلاله بالتعرف على فاتورة الواردات وأسباب تناميها المستمر والأدوات والأساليب التنظيمية التي استخدمتها السلطات في كبح هذه الأخيرة، وتقييمها وذلك من خلال دراسة تطورها ومدى مساهمتها في كبح الواردات وذلك خلال الفترة الممتدة (2000-2020).

➤ نتائج الدراسة

في ضوء هذه الدراسة يمكن أن نستخلص أهم النتائج:

- ساهم الرسم الاضافي المؤقت من تقليل واردات السلع الاستهلاكية والكمالية، حيث تراجع الطلب عليها نتيجة ارتفاع أسعارها بارتفاع نسبة الرسم الإضافي المؤقت، قابله نقص في الطلب نتيجة تراجع القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي تراجع في العرض؛
- قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد يمكن القول أنها قلت من الواردات و ساهمت في تشجيع الإنتاج الوطني ، لكن ما قد يعاب على هذا الاجراء أنه لم يوفر في بعض المنتجات سلع ذات جودة تنافس المنتج المستورد، وكانت فرصة لبعض المصنعين و المنتجين في فرض المنتجات غير تنافسية في ظل غياب المنتج المستورد ؛
- اجراء المنع و الحظر يمكن القول عليه أنه بمثابة سلاح ذو حدين حيث تمكنت المؤسسات الوطنية في فرض تواجدها في السوق و كسب ثقة المستهلك الجزائري، وهذا ما خلق أيضا روح المبادرة في الإنتاج خاصة و أن كل الإجراءات تصب في خانة تشجيع المنتج المحلي تحت شعار " لنستهلك جزائري"؛
- الحديث عن انتاج جزائري للتقليل من الاستيراد لابد أن يتزامن معه الرفع من تلبية اندماج هذه المنتجات و هذا لن يكون الا بتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدعم المنتج الصناعي الجزائري
- فرض الرسم الوقائي الإضافي على السلع المستوردة نجح في كبح فاتورة الواردات لكنه أدى الى ارتفاع أسعار بعض السلع على غرار الملابس ومواد التجميل والفواكه المستوردة حتى ما يتم انتاجه محليا في الجزائر زاد السعر بفعل غياب المنافسة التي كانت سائدة بين المستويات المستوردة والمحلية؛
- تذبذبات سعر الصرف أثرت على الميزان التجاري من خلال العلاقة الطردية بين الواردات و سعر الصرف؛

- تراجع فاتورة الواردات خلال جائحة كورونا لا يمكن ربطه مع الإجراءات المتخذة من طرف الألفية الجزائرية في كبح الواردات وانما كان نتيجة اللازمة الصحية في العالم التي عطلت مصالح التجارة الخارجية من صادرات وواردات وتوقف النشاط الاقتصادي ليتوقف الاقتصاد العالم.

➤ التوصيات

- كبح الواردات مرهون بتوفير الاكتفاء الذاتي للمنتوج الوطني، هذا لن يكون الا بمتابعة وتطبيق القوانين الموضوعة لتشجيع الاستثمار في الجزائر لا تكمن في القوانين والتشريعات وانما في التطبيق؛
- منح العقار الصناعي والفلاحي للمستثمرين حقيقيين الراغبين فعلا في دعم الاقتصاد الوطني؛
- لابد من توفير من منتجات محلية ذات جودة تنافسية لكسب ثقة المستهلك الجزائري ؛
- استقرار القوانين لتشجيع المستثمر الأجنبي على الشراكة والاستثمار في الجزائر، فعدم استقرار القوانين وتغييرها بين الفترة والأخرى يثير معارف المستثمر والشركاء الأجانب؛
- توفير مناخ ملائم للاستثمار وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها حلقة أساسية في خلق نسيج صناعي.

➤ اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: تساهم السياسة التجارية الراهنة في الجزائر في كبح الواردات غير أن درجة فعاليتها تتوقف على عدد من الاختيارات: ان الجزائر ومنذ الاستقلال حاولت على جميع المستويات انتهاج السياسات المتبعة على المستوى الدولي، الأمر الذي ظهر لاستعمالها لمجموع الميكانيزمات التي حاوت من خلالها كبح عجلت الواردات حيث هناك من حققت فعالية وأخرى تتوقف على عدد من الاختيارات؛
- الفرضية الثانية: شهدت السياسة التجارية تطورات خلال العقدين الماضيين وذلك وفق الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر: لقد استعملت الدولة الجزائرية مجموعة من الوسائل والأدوات لمواجهة الارتفاع المتزايد في حجم الواردات، حيث شهدت هذه الأخيرة عدة تطورات خلال العقدين الماضيين، حيث كان هناك تطور على مستوى التعريف الجمركية التي كان لها وقع أكبر على حجم الواردات؛
- الفرضية الثالثة: لاتزال السياسة التجارية في الجزائر تواجه العديد من التحديات بعضها دولية و أخرى محلية: وقد أجبنا على هذه النقطة عند حديثنا عن البطاقة الرقمية للمنتوج الجزائري و التي تم استحداثها مؤخرا والتي عرفت اقبالا لا بأس به من طرف المتعاملين الاقتصاديين في شتى القطاعات، وهذه الأداة التي تعتبر تحدي بالنسبة للجزائر سوف تسمح فعلا بالتعريف بالمنتوج الجزائري بين المحليين و حتى على المستوى الدولي الأمر الذي سوف يؤدي الى التوجه الى المنتج المحلي سواء كان أصحابه خواص أو شركات بدل التوجه لاستيراد نفس المنتج من الخارج.

➤ أفاق الدراسة

رغم سعينا للإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أنه يبقى مجال الدراسة مفتوح لمواضيع أخرى تكون مكملة لبحثنا أو يكون هذا البحث نقطة انطلاق لبحوث أخرى، وقد درسنا " السياسة التجارية الراهنة في الجزائر و دورها في كبح الواردات" يمكن توسيع هذه الدراسة بإسقاطها على دولة أخرى كحالة او متابعة نتائج هذه السياسة المطبقة ، وعليه يمكن اقتراح المواضيع التركيز على جانب الاستثمار مستقبلا من خلال طرح إشكالية : كيف ساهمت اليات تشجيع الاستثمار في كبح الواردات؟ خاصة و أن الدولة قامت بإلغاء المادة 51/49 في المشاريع غير الاستراتيجية.

1. الكتب

- أحمد بديع بليح، "الاقتصاد الدولي"، كلية الحقوق ، جامعة منصور، مصر، 1993.
- أحمد مندور، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990.
- حسن محمد القاضي، " الإدارة المالية العامة"، ط1، الأكاديمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- رضا عبد السلام، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2010.
- رضوان محمود العمر، "التسويق الدولي"، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- زينب حس عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2004.
- السيد محمد احمد السريتي، " اقتصاديات التجارة الخارجية"، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
- شريف علي الصوص، " التجارة الدولية ، الأسس و التطبيقات"، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن، عمان.
- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007.
- عبد الله الحرشي حميد، " تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- فليح حسن خلف، " التمويل الدولي " ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- محمد دياب، " التجارة الدولية في عصر العولمة"، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.
- محمود الشيخ، " التسويق الدولي " ، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2008.
- مصطفى عز، "العرب سياسات و تخطيط التجارة"، الدارة المصرية البنانية، د.ط ، القاهرة، 1988.
- موردخاي كريانين، " الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات"، ترجمة محمد إبراهيم منصور، على مسعود عطية، دار المريخ ، الرياض، السعودية، 2007.

2. المذكرات

- الحبيب عبد الكامل، " أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير ، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي، غرداية، 2011.
- حنان لعروق، " سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي"، مذكرة مكملة لشهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.
- داودي فيصل، " التعريف الجمركية الجزائرية على ضوء نظام النسق"، المدرسة الوطنية للإدارة، فرع جمارك، 1999-2000،

- دوحة سلمى، " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيصر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- سامية بوطمين، " انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- عبد الرشيد بن ديب، " تنظيم و تطور التجارة الخارجية"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- عبد العالي بوروسي، " دور النظام الجمركي في التجارة الخارجية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، 1996-1997.
- فيصل لوصيف، " أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013-2014.
- مداني لخضر، " تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية"، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.

3. المجالات و الملتقيات

- حسان خضر، " ميزان المدفوعات و دوره في الية الإصلاحات"، سلسلة دورية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، " اتجاهات الاستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة المصرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، مداخلة في مؤتمر إدارة الاستثمار و التصدير، أهم تحديات العصر 21، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، أكتوبر، 1996.
- مراد يونس، عبد الحميد مرغيث، " مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات"، مداخلة مقدمة في اطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016/4/25.

4. الجريدة الرسمية

- ¹: المادة 2 من القانون رقم 13-18، المؤرخ في 2 شوال 1493 الموافق ل 11 يوليو سنة 2018، و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، الجريدة الرسمية، عدد رقم 42، الصادرة في 15 يوليو 2018.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، السنة 2015.
- الجريدة الرسمية، العدد 06، 20 جمادى الأولى 1440، الموافق ل 27 جانفي 2019.

- المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 18-230، المؤرخ في 15 محرم 1440، الموافق ل 25 سبتمبر 2018 الذي يحدد كميّيات اعداد و ضبط قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي و معدلات الرسوم المتعلقة بها، الجريدة الرسمية ، العدد رقم 57، الصادرة في 26 سبتمبر 2018.

الرقم	العنوان
1	مرسوم تنفيذي رقم 15-306 مؤرخ في 24 صفر عام 1437 الموافق ل 6 ديسمبر سنة 2015، يحدد شروط و كفاءات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات و البضائع.
2	رخصة الاستيراد

مقدمة

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية حول السياسة التجارية و الواردات

الفصل الثاني :

واقع السياسة التجارية و هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

خاتمة

قائمة المراجع

قائمة الملاحق